الموسم الثاني
للانصات المركزي

CSIS: الانتقال الذي نحتاج التحدث عنه في الشرق الأوسط

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الثلاثاء
2022/08/09
No. : 7686

الحاجة الى حكمة واعتدال الرئيس مام جلال

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الرئيس بافل : التكاتف لخدمة الشعب وحماية الحقوق الدستورية
- العراق يفتقد لحكمة واعتدال الرئيس مام جلال
- ماكغورك: سنواصل العمل مع حلفائنا لتوحيد البيشمركة
- النفط الاتحادية: نتواصل بشكل مستمر مع الإقليم لإنهاء الخلافات
- رئيس الجمهورية: توحيد الصفوف والتكاتف للاصلاح الشامل وخدمة الشعب
- تقرير موسع ..انتخابات العراق المبكرة.. ومستجدات مواقف الاطراف والباحثين
- اتجاهات عراقية تنتقد رغبة الصدر في حل البرلمان وإحداث «تغييرات جذرية»
- "معاناة لا توصف" في العراق..

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- خيارات التنسيقي بعد تصاعد الاحتجاجات الصدرية في العراق
- محمد قواص : المالكي - الصدر: الجدل الحقيقي!
- لقاء مكي: الهروب إلى الأمام دون حل جذور الأزمة
- محمد عبد الجبار الشبوط: نحو نظام منصف للشراكة
- عبد المنعم الأعسم : إيران والعراق.. محاولة للنظر
- المحامي عمر عبدالرحمن: قرار الاتحادية وقانون النفط والغاز في أقليم كوردستان

المرصد التركي و الملف الكردي

- رستم محمود: القومية التركية.. من إنكار الكرد إلى محق بيئتهم
- سانجار:مصممون حيال ديمقراطية تركيا وقريبا سنعلن عن التحالف الديمقراطي
- أي مستقبل بانتظار تركيا في ظل أردوغان
-

المرصد الإيراني والملف النووي

- تغطية خاصة.."نص اوروبي نهائي" يضع الكرة في ملعب العواصم المعنية

رؤى و قضايا عالمية

- جون ب. ألترمان : الانتقال الذي نحتاج التحدث عنه في الشرق الأوسط
- فولفغانغ فروينـد : المستبدون يدمرون دولهم
- جبريل العبيدي: برلمانات بين الحرق والحل والاحتلال

العدد: 7686... 2022-08-09

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني :

توحيد الجهود والتكاتف لخدمة الشعب وحماية الحقوق الدستورية

شدد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، الاثنين، على توحيد الجهود من أجل خدمة شعب كردستان وحماية حقوقه الدستورية والقومية.

جاء ذلك في برقية تهنئة بعث بها الرئيس بافل جلال طالباني، إلى رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني محمد الحاج محمود، فيما يأتي نصه:

السيد محمد الحاج محمود رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني

بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس حزبكم، أتقدكم اليكم بأرق التهاني والى قيادة وأعضاء وكوادر حزبكم.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني له تاريخ مشرق في ثورة شعبنا الجديدة، وصاحب مكانة بارزة في الحركة التحررية لشعبنا.

في هذه المناسبة نشدد على أهمية تعزيز العلاقات وتوحيد الجهود والتكاتف من أجل خدمة شعب كردستان بصورة أفضل وحماية حقوقنا الدستورية والقومية.

ودمتم في سعادة وسؤدد.

المخلص

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

٨ آب ٢٠٢٢

العراق يفتقد لحكمة واعتدال الرئيس مام جلال

باحث سياسي: لو كان موجودا لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه

أكد الباحث في الشأن السياسي محمد علي الحكيم ضرورة تغليب القوى السياسية مصلحة العراق والمواطنين على مصالحها الحزبية، محذراً من مغبة الانجرار إلى حرب أهلية ستحرق العراق بجميع مكوناته.

وقال الحكيم خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث عبر شاشة قناة المسرى، إن الوضع في العراق اليوم ضبابي ولا أحد يعلم إلى أين نحن ذاهبون، حتى الفرقاء السياسيين لا يعلمون ما هي السيناريوهات المستقبلية، مشيرا الى أن هناك سيناريو إجراء إنتخابات مبكرة مرة ثانية وسيناريو تشكيل حكومة جديدة، كما ان هناك سيناريو أن يتولى رئيس مجلس القضاء الأعلى رئاسة الحكومة أو يتم التجديد لرئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي لمدة عام وتجرى إنتخابات مبكرة بعدها.وأضاف أن ضبابية المشهد السياسي في البلاد تؤكد لنا أننا نفتقد في الوقت الحاضر لحكمة وحنكة وإعتدال الرئيس مام جلال والسيد عبدالعزيز الحكيم، مشددا على أنه لو كان مام جلال موجودا لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، لافتاً إلى أن أفضل حل اليوم هو التجديد للرئاسات الثلاث والذهاب الى إجراء إنتخابات مبكرة مرة أخرى، مؤكداً أنه ينبغي للفرقاء السياسيين تقديم التنازلات من أجل العراق والشعب العراقي، محذراً من الوقوع في فتنة تحرق الأخضر واليابس والجميع متضرر منها على حد سواء من الشيعة والسنة والكرد ويلحق الضرر بالعراق وباقي دول المنطقة، مشدداً على ضرورة تحلي الجميع بالحكمة والحنكة السياسية لتجنيب الشعب العراقي أي حرب أهلية.

وعن الخشية من تطور الصراع بين القوى الشيعية إلى مواجهة مسلحة بعد خروج تظاهرات وتظاهرات مضادة من التيار الصدري والإطار التنسيقي، قال الحكيم إن المرجع الديني الاعلى آية الله العظمى سماحة السيد علي السيستاني أوصل وعبر وسائل سرية، رسائل شديدة اللهجة لجميع القوى السياسية تحذرهم من إنعكاس خلافاتهم السياسية على الشارع العراقي، معتبراً أن ذلك خط أحمر ولن يسمح بذلك، مشدداً على أنه لطالما أن السيد السيستاني موجود وقد سبق أن وحد العراقيين بجميع طوائفهم بفتوى محاربة تنظيم داعش الارهابي فإنه في حال اندلاع أي حرب أهلية في العراق فإن السيد السيستاني سيتدخل وبفتوى صغيرة سيتمكن من إيقافها، لافتاً إلى أن السيد السيستاني اليوم لا يتدخل في كل صغيرة وكبيرة بشأن تشكيل الحكومة فهذا مرتبط بالشأن السياسي وهو لا يريد أن يتدخل لكن انعكاس الخلافات السياسية على الشارع العراقي خط أحمر لن يسمح به السيد السيستاني.

*المسرى/ برنامج شؤون عراقية

ماكغورك: سنواصل العمل مع حلفائنا لتوحيد البيشمركة

أكد منسق شؤون الشرق الاوسط وافريقيا في البيت الابيض بريت ماكغورك، التزام بلاده بدعم حكومة اقليم كردستان، ومواصلة العمل مع حلفاء الولايات المتحدة، لتوحيد قوات البيشمركة وإعادة هيكلتها.

وذكر بيان لوزارة البيشمركة، ان وزير البيشمركة شورش اسماعيل التقى منسق شؤون الشرق الاوسط وافريقيا في البيت الابيض بريت ماكغورك بالعاصمة الامريكية واشنطن، وناقشا أهمية توحيد قوات البيشمركة تحت مظلة الوزارة.

وأكد الجانبان، التزامهما بتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وإقليم كردستان، واستمرار دعم أمريكا لحكومة الإقليم.

وتم التأكيد مجددا خلال اللقاء، على أن الولايات المتحدة وحلفاءها سيواصلون التعاون والعمل لتسريع عملية توحيد وإعادة هيكلة قوات البيشمركة.

النفط الاتحادية: نتواصل بشكل مستمر مع الإقليم لإنهاء الخلافات

أعلن وزير النفط الاتحادي، أحسان عبدالجبار، الاحد، أن الوزارة على تواصل مستمر مع حكومة إقليم كردستان من أجل إيجاد حلول للخلافات بين الجانبين وفق الدستور.

وقال الوزير لصحيفة الصباح، إن «وزارته على تواصل مستمر مع وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم بهدف إيجاد الحلول القانونية لإنهاء الخلافات بين الطرفين ضمن الدستور الاتحادي، طبقا لقرار المحكمة بالدعوى المرقمة ٥٩/اتحادية /٢٠١٢ و٢٠١٩/١١٠ في ٢٠٢٢/٢/١٥ المتضمن الحكم بإلزام حكومة الإقليم بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في إقليم كردستان والمناطق الأخرى التي قامت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان باستخراج النفط منها وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية والمتمثلة بوزارة النفط الاتحادية وتمكينها من استخدام صلاحياتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره».

وبين أن «التضخيم الإعلامي لقضية نفط إقليم كردستان، من قبل وسائل الإعلام المختلفة بتناولها الاخبار، وكأنها قضية صراعات خارجية، ينطوي على مخاطر كبيرة وغموض يهدف إلى الإرباك».

وتابع، أن «الحكومة الاتحادية تتعامل مع التباين القانوني بين الطرفين، على أنها من الامور الطبيعية التي تحدث بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية».

وفيما يخص استيراد المشتقات النفطية، أكد وزير النفط، أن «العراق سيدخل مرحلة الاكتفاء شبة الذاتي للمشتقات النفطية محليا بنهاية ٢٠٢٥».

رئيس الجمهورية
في ذكرى عاشوراء:

توحيد الصفوف والتكاتف للاصلاح الشامل وخدمة الشعب

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

في هذه المناسبة العظمية، واقعة الطف الخالدة، حيث وقفة أبي الأحرار الإمام الحسين (عليه السلام) الثائرة ضد الظلم، أتقدمُ بخالص العزاء إلى الشعب العراقي وإلى الأمة الإسلامية، وإلى مقام المرجعية العليا في النجف الأشرف.

إن المآثر التي خطتها ملحمة عاشوراء تجاوزت حدود الزمان والمكان حتى صارت مثالاً للإنسانية جمعاء لا تقف عند مذهب أو طائفة أو قومية، في سبيل إحقاق الحق ومقاومة الظلم والطغيان مهما كانت الأثمان باهظة، وبذلك أصبحت تضحية الإمام مساراً مُضيئاً ومُتجدداً على درب الحرية.

ما أحوجنا اليوم إلى استلهام العبر والمعاني من هذه الذكرى الخالدة، وأن نستنهض الهمم ونوحد الصفوف ونتكاتف تحت سقف الوطن في الإصلاح وخدمة أبناء شعبنا الصابر الذي يستحق كل خير وأمان وازدهار، والعمل في سبيل دولة مقتدرة تليق بالعراق وشعبه، فبلدنا يحتاج لإصلاح شامل.

تحية إلى أبناء شعبنا الذي يُحيي ذكرى عاشوراء، وإلى جموع المتطوعين لخدمتهم، وإلى قواتنا الأمنية البطلة والمفاصل الساندة.

حفظ الله العراق وشعبه من كل سوء، ورحم الله شهداءنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. برهم صالح
رئيس الجمهورية

تعزيز ثقافة التعايش والحوار والتلاقي لإرساء السلام

هذا واستقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الإثنين ٨ آب ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، سفير دولة الفاتيكان لدى العراق السيد ميتجا لسكوفار.وجرى خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية المتينة المشتركة بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها، وتوسيع آفاق التعاون المشترك في المجالات كافة، والتنسيق المشترك لتعزيز ثقافة التعايش والحوار والتلاقي من أجل إرساء السلام.وأشاد رئيس الجمهورية، بدور الفاتيكان وجهود الحبر الأعظم قداسة البابا فرنسيس الداعمة والحريصة على أمن واستقرار العراق وشعبه، وترسيخ ثقافة المحبة والتسامح بين الشعوب.

انتخابات العراق المبكرة.. ومستجدات مواقف الاطراف والباحثين

*تقرير: فريق الرصد والمتابعة

توقع مركز بحثي، الاثنين، ثلاث سيناريوهات للمشهد السياسي العراقي بعد لجوء التيار الصدري إلى خيار التظاهرات.

وفي تقرير نشره مركز «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»(تم نشر نصه في ملف :الرؤى حول العراق)، فانه «في إطار التطورات السابقة، قد يشهد العراق أحد السيناريوهات الآتية»:

١- إجراء انتخابات مبكرة: يتوقع في هذه الحالة أن يستمر التيار الصدري في مواقفه ودعواته لاستمرار الاحتجاجات والاعتصام، في مقابل إصرار التنسيقي على ترشيح السوداني، وهو الأمر الذي يدفع إلى وساطة من قبل أطراف عراقية تفضي في النهاية لحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة أخرى، مما يعني استمرار حكومة الكاظمي كحكومة تصريف أعمال إلى حين إجراء انتخابات جديدة.

٢- التجاوب مع مطالب الصدر: يمكن أن ترضخ قوى الإطار التنسيقي لضغوط التيار الصدري وتسحب مرشحها لرئاسة الحكومة في محاولة لإرضاء الصدر، وذلك لتجنب الذهاب إلى انتخابات تشريعية لا تكون في صالحها، غير أن مثل هذا السيناريو تواجهه عدة عقبات أبرزها أن ذلك يعني القبول بتراجع دور المالكي في تشكيل الحكومة الجديدة، فضلاً عن استمرار دور الصدر في التأثير على توجهاتها، وإن من خلف الستار، ولا شك أن مثل هذا السيناريو سوف يحد من النفوذ الإيراني على العراق، وهو أمر تسعى إيران لتجنبه في الوقت الحالي.

٣- الدخول في اشتباكات مسلحة: يمكن أن يتحقق هذا السيناريو في حالة تمسك التنسيقي بترشيح السوداني لرئاسة الوزراء، من خلال دعوة الإطار إلى عقد جلسة للبرلمان في مكان آخر غير المنطقة الخضراء، لتمرير جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى محاولة فصائل الحشد الشعبي الاحتكاك مع أنصار التيار الصدري، وهو ما يؤدي إلى مواجهات مسلحة، كما أن رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، استخدم في ٣٠ يوليو، صلاحياته الدستورية ضمن المادة

٥٠ من الدستور لتعليق جلسات البرلمان، ومن ثم، فإنه لا يمكن عقد أي جلسة إلا بعد قرار رفع التعليق، وهو أمر مستبعد حدوثه في ضوء التفاهمات بين التيار الصدري وتحالف السيادة».

الحلبوسي والكاظمي: تعزيز مسار الدستور والقانون

في الاثناء، بحث رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، مجمل الأوضاع السياسية الراهنة التي تمر بها البلاد، وسبل تعزيز التفاهمات على مستوى القوى السياسية الوطنية في إطار المبادرة التي تقدم بها الكاظمي.

وجاء في بيان صادر عن الحلبوسي، أن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي «استقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، للتباحث في مجمل الأوضاع السياسية الراهنة التي تمر بها البلاد».

الجانبان تبادلا وجهات النظر، وبحثا «آخر تطوّرات الأوضاع السياسية والنيابية، وسبل تعزيز التفاهمات على مستوى القوى السياسية الوطنية في إطار المبادرة التي تقدَّم بها الكاظمي؛ للخروج من الأزمة الراهنة، ووضع الحلول لها؛ من أجل مصالح الشعب العراقي».

وجرى خلال اللقاء «عرض رؤى مشتركة تهدف إلى تعزيز مسار الدستور والقانون، وتضع مصلحة المواطن أولاً، وتأخذ بالحسبان أن تكون نتائجها المعبّر الحقيقي عن إرادة الشعب العراقي وتطلعاته في استدامة الأمن والاستقرار».

الكاظمي والحكيم: إبعاد مصالح المواطنين عن الخلافات

كما بحث رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الاحد، مع رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، تطورات المشهد السياسي وابعاد مصالح المواطنين ومؤسسات الدولة عن اختلافات القوى السياسية.

وذكر المكتب الاعلامي لرئيس تيار الحكمة في بيان، ان «السيد الحكيم، استقبل بمكتبه في بغداد رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي وتداول معه في تطورات المشهد السياسي والإجتماعي والخدمي»، مبينا «أهمية إبعاد مصالح المواطنين ومؤسسات الدولة عن اختلافات القوى السياسية».

وجدد الحكيم «ضرورة استثمار الوفرة المالية المترتبة على ارتفاع أسعار النفط في تحسين الواقع الإقتصادي والإجتماعي وتنويع مصادر الدخل»، مؤكدا ان «الوفرة المالية حدث عرضي لابد من استثماره في إحياء المشاريع التي تنهي حالة الدولة الريعية». وشدد، على «الاهتمام بقطاع الكهرباء والعمل على إدامتها كي لا تتكرر حالات الإنطفاء التام في بعض المحافظات»، مشيرا الى «أهمية إصلاح النظام السياسي ومكافحة الفساد، وضرورة استخدام الطرق القانونية والدستور واعتماد مبدأ التشاور بين الجميع ليحظى الإصلاح بدعم شعبي ومجتمعي من كل الأطياف».

ودعا «الحكومة والأجهزة الأمنية إلى استمرار العمليات العسكرية والأمنية لضرب الإرهاب في معاقله»، لافتا الى «ضرورة إدامة العلاقات مع دول الجوار والعالم من ثابت المصلحة الوطنية والسيادة العراقية».

الأعرجي والسفير البريطاني يبحثان مبادرة الكاظمي

وبحث مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي والسفير البريطاني في بغداد مارك براسيون ريتشاردسون الاثنين، مبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لجمع الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار.

وقال المكتب الإعلامي لمستشار الأمن القومي، إن «مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي استقبل، بمكتبه السفير

البريطاني في بغداد مارك براسيون ريتشاردسون»، مبينا انه «تم بحث في آخر مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية، وتعزيز العلاقات بين بغداد والمملكة المتحدة، وكذلك مواصلة الحرب على الإرهاب، لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة».

وتابع، أن «الجانبين ناقشا ايضا مبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لجمع الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار، وإيجاد مخرج للانسداد السياسي وتحقيق الإجماع الوطني، ودعم العملية الديمقراطية، تحت مظلة الدستور والقوانين النافذة».

وأكد الأعرجي للسفير البريطاني، بأن «لدينا ثقة كبيرة بحكمة القيادات السياسية ورغبتها بالتفاهم والانسجام، للخروج بحلول عملية ترضي جميع الأطراف وتخدم الشعب والدولة».

الصدر: سينتصر الإصلاح على الفساد

وأكد زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، أن الإصلاح سينتصر على الفساد في العراق.

جاء ذلك في رسالة تعزية وجهها بمناسبة ذكرى عاشوراء جاء فيه: «عظم الله أجورنا واجوركم بمصاب الإمام ورحي له الفداء»، مضيفاً: «نرفع التعازي إلى مقام مولانا صاحب العصر والزمان، وهنا لا أقول» ياليتنا كنا معكم، بل أقول: اللهم تقبل منا وقفتنا الاحتجاجية الحالية في المنطقة الخضراء معكم، فمعكم لا مع عدوكم مع الفاسدين والتبعيين».

واكد الصدر في رسالته أنه «كما انتصر الدم على السيف في الطف، فسينتصر الإصلاح على الفساد في عراقنا الحبيب».

المالكي: لا حل للبرلمان ولا انتخابات مبكرة إلا بعودة مجلس النواب الى الانعقاد

على صعيد متصل، أعلن رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي انه لا حل للبرلمان ولا انتخابات مبكرة إلا بعودة مجلس النواب الى الانعقاد.

وقال المالكي في مقطع فيديو مصور الإثنين، ان «العراق بلد المكونات وشعبه يتكون منها، ولا يمكن ان تفرض عليه ارادة، الا ارادة كامل الشعب عبر مؤسساته الدستورية التي يمثلها مجلس النواب».

واستدرك المالكي بالقول: «لا حل للبرلمان ولا انتخابات مبكرة إلا بعودة مجلس النواب الى الانعقاد»، مضيفا ان مجلس النواب «هو الذي يناقش هذه المطالب وما يقرره نمضي به، والعراق لا يخدمه الا الالتزام بالقانون والدستور».

الإطار: شروط الصدر رسالة استسلام واعلان هزيمة للطرف الآخر ولا يمكن القبول بها

وعلق القيادي في الاطار التنسيقي سعد المطلبي، الاثنين، على شروط زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من أجل سحب المتظاهرين من المنطقة الخضراء، مؤكداً انها ليست شروطا وانما رسالة استسلام واعلان الهزيمة للطرف الاخر.

وقال المطلبي في حديث لـ Rojnews، إن "الاطار التنسيقي بعث بالرسائل والتوضيحات الى باقي الكتل والقوى السياسية بما فيها الكتلة الصدرية بشأن تشكيل الحكومة، والكرة الان بساحة التيار الصدري اما يستمر في تعطيل

الحكومة والاستحقاقات الدستورية، او يترك مشروعة ويبدأ بتحركات ايجابية لتشكيل حكومة جديدة". وأضاف أن "النقاط التي وضعها زعيم التيار الصدري على الاطار التنسيقي من أجل انسحاب المتظاهرين هي رسالة استسلام للطرف الاخر واعلان الهزيمة والانطواء تحت خيمة التيار وهي ليست شروطا سياسية وانما شروط حرب والاطار التنسيقي لم يدخل في اي حرب سياسية".

ولفت الى أن "الاطار التنسيقي بعث برسالة سلمية الى جميع القوى السياسية ومن ضمنها التيار الصدري بخروج جماهيره اثبت أنه باستطاعته دخول الخضراء وأن نفعل ما نشاء ولكننا ترفعنا احترامنا لمؤسسات الدولة".

«متمسكون بمرشحنا لرئاسة الوزراء»

كما كشف الإطار التنسيقي حقيقة وجود اتفاق بين قوى الإطار لتغيير مرشحهم لرئاسة الوزراء محمد شياع السوداني بهدف امتصاص غضب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وأنصاره المعتصمين داخل المنطقة الخضراء المحصنة.

وقال القيادي في الإطار علي الفتلاوي إن "الأنباء التي تتحدث عن هذا الأمر غير صحيحة اطلاقاً، ولا يوجد مثل هذا الطرح خلال اجتماعات قوى الإطار". وبين ان "قوى الاطار التنسيقي تدرك جيداً انه حتى لو غيرت محمد شياع السوداني فالأزمة السياسية لن تُحل، والتيار الصدري يعارض فكرة قيام الإطار بتشكيل أي حكومة، ولهذا قوى الإطار متمسكة بمرشحها لرئاسة الوزراء وحراك تشكيل الحكومة مازال مستمراً". ويمر المشهد السياسي في العراق بتطورات خطيرة منذ أن اقتحم أنصار التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر مبنى مجلس النواب في المنطقة الخضراء المحصنة وسط بغداد، واعتصامهم فيه إحتجاجاً على ترشيح الإطار التنسيقي محمد شياع السوداني لمنصب رئيس مجلس الوزراء للحكومة الاتحادية المقبلة.

الفتح: لسنا بالضد من إعادة الانتخابات.. قرار حلّ البرلمان أول الشروط

هذا وقال النائب عن تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي، رفيق الصالحي الاثنين، إن تحالفه ليس بالضد من إعادة الانتخابات، فيما أشار إلى أن قرار حلّ البرلمان أول المتطلبات في هذا الإطار.

وأشار النائب في تصريح لصحيفة (الصباح)، إلى أن «هناك نقاطاً للعمل على إجراء الانتخابات؛ أولاً يقرر حل البرلمان وفق الإجراءات القانونية الدستورية، وأن تجري في ظل حكومة أصيلة وليس حكومة تصريف أعمال». وبين «إننا لسنا بالضد من إعادة الانتخابات، فنحن أول من طعن بنزاهتها والتلاعب بالنتائج».

وتساءل: «من الذي سيتحمل الكلف المالية العالية التي صرفت لانتخابات ٢٠٢١ التي قد لا تكون الأخيرة المبكرة وفق ضغط بعض الكتل أو أمزجتها»، وتابع أن «الإطار التنسيقي متمسك بمرشحه محمد شياع السوداني وعقد جلسة وتشكيل حكومة توافقية تراعي الاستحقاقات الانتخابية حتى للكتل التي انسحبت لأنها تمثل قاعده جماهيرية». وبين أنه «لابد من انتخاب رئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء لكي تمضي العملية السياسية في أية قرارات وطنية».

«تفاعلنا مع مقترحات الصدر وهي بحاجة لآليات ومناخ ملائم لتطبيقها»

وأكد النائب في مجلس النواب العراقي عن تحالف الفتح، وليد السهلاني، ان تحالف الفتح تفاعل مع مقترحات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بشأن تغيير النظام السياسي وتغيير دستور البلاد، مشيرا الى انها «مقترحات جيدة» لكنها بحاجة لآليات ومناخ ملائم لتطبيقها.

وقال السهلاني لشبكة روداو الإعلامية، ان «التيار الصدري يمثل الحالة البنيوية السياسية للبلد، وهو ركن من أركانه»، مبيناً ان «الوضع الاستثنائي الذي يمر به البلد يحتاج الى المرونة والمواءمة».

وأكد السهلاني انه «لا توجد مشكلة بين السيد مقتدى الصدر وهادي العامري، والرسائل المتبادلة فيما بينهما تعبّر فحواها عن الاحترام المتبادل، ومجيء مصلحة الشعب في الأولوية».

وأشار عضو تحالف الفتح الى ان «مبادرات الإطار التنسيقي واضحة، وقد تبادل الإطار الطروحات المقدمة من قبل التيار الصدري برؤى واضحة»، منوهاً الى «تشكيل الإطار بمكوناته السياسية ركناً أساسياً في بناء العملية الديمقراطية بالبلد» الى جانب القوى الكردستانية وتحالف السيادة والتيار الصدري.

فيما يتعلق بموقف الإطار التنسيقي من المقترحات المقدّمة من قبل زعيم التيار الصدري، قال السهلاني ان «كل شيء تحت سقف الدستور هو محترم، وإن الآليات الدستورية واحترام المؤسسات الدستورية هي من أولويات الإطار التنسيقي وجميع القوى السياسية، وهناك حقوق يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار».

ائتلاف النصر: الانتخابات المبكرة مرهونة بمسارين

من جانبها أكدت المتحدثة باسم ائتلاف النصر آيات المظفر ان الانتخابات المبكرة متوقفة على مسارين، الأول سياسي والآخر فني.

وقالت المظفر لشبكة روداو الإعلامية الأحد، ان «هناك مطالب لدى الطرف الاخر، متمثلة بالاعلان الذي اعلنه من خلال التظاهرات والاحتجاجات امام البرلمان العراقي»، مؤكدة ان «مبادرتنا تتطابق مع مطالب الكتلة الصدرية لكن بنفس الوقت نحتاج الى الجلوس على طاولة حوار من اجل تحديد الاليات لتطبيق المطالب وتنفيذها، والمدة الزمنية التي تحتاج الى تنفيذ هذ المطالب».

وحسب المظفر انه «دعونا ومازلنا ندعو الى طاولة حوار يجلس عليها جميع الاطراف لمناقشة هذه المطالب»، مضيفة ان «مبادرتنا كانت تشمل مجموعة نقاط متمثلة بالدعوة الى انتخابات مبكرة تديرها حكومة جديدة كاملة الصلاحية انتقالية لفترة زمنية تحدد لاحقا، وبرنامج حكومي واقعي فيه نقاط محددة متمثلة بتحقيق خدمة وطنية وتوفير فرص عمل، وهذه ابرز مطالبنا في للمرحل المقبلة».

وحول الترشيح السابق لحيدر العبادي لمنصب رئاسة الوزراء قالت المظفر ان «موضوع ترشح العبادي لرئاسة الوزراء جاء من قبل اغلب قيادات الاطار التنسيقي، وكما تعرفون ان هناك لجنة شكلت داخله، مكونة من مجموعة من القيادات، وهناك ٥ اسماء تم التداول عليها من اجل اختيار احد هذه الاسماء».

ورهنت المتحدثة باسم ائتلاف النصر اجراء الانتخابات المبكرة بمسارين «مسار سياسي الي يتمثل بوجود الاجماع الوطني، وقانون انتخابات اكثر عدالة يتيح لاكثر عدد من الناخبين التمثيل في مجلس النواب، وان يكون هناك اتفاق على موعد الانتخابات، وعلى شكل الحكومة، والمرحلة مابعد الانتخابات، حتى لا نقع في انسداد سياسي كالذي نعيشه الان».

اما بشأن المسار الثاني فقالت المظفر انه «مسار فني يتمثل في استعدادات المفوضية العليا للانتخابات، كتخصيصات مالية لاجراء الانتخابات، تدريب جديد على القانون الجديد اذا تم الاتفاق عليه، هناك ١٠ ملايين بطاقة ناخب لم يتم توزيعها على الناخبين وهذا يؤهل اكثر عدد من الناخبين للمشاركة في الانتخابات».

ووفقا للمظفر ان «الحكومة الحالية حكومة تصريف اعمال لاتستطيع التصرف بالجنبات المالية وفق تفسير المحكمة الاتحادية»، مؤكدة ان «خطوة الانتخابات المبكرة تبدأ عندما يتم اختيار حكومة جديدة».

عضو بالقانون: إجراء الانتخابات المبكرة مستحيل في ظل حكومة الكاظمي

وأكد عضو ائتلاف دولة القانون كاظم الحيدري ان إجراء الانتخابات المبكرة في ظل حكومة تصريف الاعمال أمر مستحيل، مضيفا ان الإبقاء على حكومة الكاظمي مرفوض.

وقال الحيدري لشبكة روداو الإعلامية، ان «اجراء الانتخابات المبكرة ليست بالامر اليسير لاسيما بعد رفض المحكمة الاتحادية الاعتماد على قانون الانتخابات التي جرت الانتخابات الاخيرة عليه»، مضيفا «نحن بحاجة لقانون جديد، فضلا عن مفوضية جديدة، ووجود ميزانية اخرى».

ويعتقد الحيدري انه «لا يمكن في الوقت الحالي بوجود حكومة تصريف اعمال المضي قدما في هذه المرحلة» لافتا الى «امكانية التفكير في اجراء انتخابات مبكرة، لكن عقب تشكيل حكومة ولو بمدة زمنية محددة».

وحتى تسير الامور نحو الانتخابات المبكرة يتبنى الحيدري فكرة «وجوب تشكيل حكومة، بناء واعتمادا على افرازات الانتخابات الاخيرة، بعدها يمكن الحديث على اجراء انتخابات اخرى قبل الوقت المحدد لها».

وأكد الحيدري ان «مقتدى الصدر حتى هذه اللحظة لا يقبل بهذه الامور، ويريد حل البرلمان الموجود حاليا، والابقاء على حكومة الكاظمي ومن ثم اجراء الانتخابات مهما طال الزمن»، معتبرا ان «هذا امر مرفوض لا يمكن القبول به لا دستوريا ولا قانونيا ولا منطقيا».

عضو دولة القانون أكد ان «اجراء الانتخابات في ظل هذه الظروف والفوضى امر مستحيل، لان النتائج تكون خلاقة لمشاكل اخرى في هذه المرحلة، فيجب التفكير بشكل جدي في الابتعاد عن مثل هذه الامور في ظل الظروف الحالية».

عضو دولة القانون قال: «نحن كنا احدى الجهات المعترضة على نتائج الانتخابات الاخيرة لكننا نرى ان وجود هكذا برلمان افضل من عدم وجوده»، مؤكدا ان «ابقاء حكومة تصريف الاعمال بدون وجود برلمان سوف يؤزم الوضع ويساعد على هدم العملية السياسية».

الحيدري أشار الى «قرار المحكمة الاتحادية الرافض اجراء الانتخابات بناء على القانون الاخير»، مرتأياً خيارين «اما ان يكون لدينا قانون جديد، او نرجع الى القانون الاقدم الذي مضت عليه وبنيت العملية السياسية».

قانوني: حكومة تصريف الأعمال لا يمكنها إجراء انتخابات مبكرة

وبعد مطالبات عدة كتل سياسية بضرورة حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة، أوضح الخبير القانوني زانا سعيد ان حكومة تصريف المهام اليومية تكون بصلاحيات مقيدة ولا يحق لها اتخاذ الإجراءات الستراتيجية ومنها تقديم مشروعات القوانين، فيما أوضح الخبير القانوني علي التميمي ان المحكمة الاتحادية لا يمكنها التدخل بهذا الشأن.

واكد الخبير القانوني زانا سعيد أن حكومة تصريف المهام اليومية تكون بصلاحيات مقيدة ولا يحق لها اتخاذ الإجراءات الستراتيجية ومنها تقديم مشروعات القوانين، مؤكدا انه لا يحق لها الإشراف على الانتخابات المبكرة كونها بحكم المستقيلة وعدم خضوعها لرقابة البرلمان الحالي.

وقال سعيد ان "حكومة تصريف الأعمال لم تمنح الثقة من قبل البرلمان الحالي إنما كانت قد منحت من قبل

البرلمان المنحل إذ لا يجوز لها القيام بطلب حل البرلمان والاشراف على الانتخابات المبكرة".

واقترح سعيد "تشكيل حكومة مؤقتة هدفها تنظيم الانتخابات وإرسال مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٣ إلى البرلمان"، مشيرا الى أن "حكومة تصريف الاعمال ليس من حقها إجراء الانتخابات المبكرة كونها بحكم المستقيلة وعدم خضوعها لرقابة البرلمان الحالي".

وبعد مطالبة بعض السياسيين بضرورة تدخل المحكمة الاتحادية لايجاد حل للازمة السياسية أوضح الخبير القانوني علي التميمي، ان المحكمة لايمكنها ان تقوم بهذا الفعل.

وقال التميمي ان "المحكمة الاتحادية العليا لا يمكنها حل البرلمان لعدم وجود آلية الحل القضائي في الدستور العراقي، وإنما حل البرلمان يكون ذاتيا اي ان البرلمان يحل نفسه بنفسه بالتصويت بالاغلبية المطلقة لعدد الأعضاء نصف العدد الكلي زائد واحد". وأضاف ان "الذهاب باتجاه حل البرلمان يكون بطلب من ثلث الأعضاء او بطلب مشترك من رئيسي مجلس الوزراء والجمهورية وفق المادة ٦٤ من الدستور".

وبين ان "المحكمة الاتحادية لا يوجد ضمن اختصاصاتها الواردة في المادة ٩٣ من الدستور مثل هذا الحق ولا في قانونها الخاص رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ ولا في نظامها الداخلي وقد ردت المحكمة الاتحادية عددا من الدعاوى التي أقيمت أمامها سابقا بهذا الخصوص لعدم الاختصاص".

رائد فهمي: حل البرلمان ممكن بالضغوط الشعبية..

بدوره أكد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، رائد فهمي، أن «هناك إمكانية لحل البرلمان بدون تعقيدها من قبل بعض الأطراف بحجة الذهاب إلى الأطر الدستورية»، مشيراً إلى أن «إصرار القوى الشعبية على حل البرلمان هو الحل».

وقال فهمي لروداو عربية، إن «القوى المعارضة لحل البرلمان ستلجأ إلى الأطر الدستورية في هذا الغرض، فهناك من البرلمانيين من لا يريدون حل مجلس النواب حفاظاً على مصالحهم أو ربما يعتقدون بانهم يستطيعون خدمة البلد من خلال بقاء المجلس»، مضيفاً «لكننا نعرف ان هذا المجلس لا يمثل إلا اقل من ٢٠٪ من العراقيين بسبب المقاطعة الواسعة للانتخابات الاخيرة، التي جرت في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١، والتي تحكم بها، كما في جميع الانتخابات، المال السياسي وسلاح الميلشيات، كما انه لم ينجز مهامه في انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء».

ونبه سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، إلى ان «هناك قوى سياسية كثيرة أيدت حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات مبكرة وهذا مطلب شعبي، فإذا كان أعضاء مجلس النواب يقولون بانهم ممثلون عن الشعب فهذه المظاهرات الشعبية تطالب بحل البرلمان ويجب الخضوع لارادة الشعب ولا بد من ان يحصل هذا بدون اللجوء إلى دهاليز قد تعطل خطوة حل البرلمان».

وأكد فهمي بان: «حل مجلس النواب والذهاب إلى الانتخابات المبكرة ليس الحل المطلوب لكنه خطوة مهمة نحو التغيير بمحاربة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة وتوفير الخدمات للشعب العراقي»، مشيراً إلى ان القوى السياسية أعلنت تأييدها للانتخابات المبكرة، بما فيها قوى المحاصصة المعارضة لها حتى الأمس القريب، إلا أن هذا التوافق الظاهري لا يعني اجماعاً على دورها.. فيما تريده قوى التغيير طريقاً واداة للتغيير، تجعله المنظومة الحاكمة هدفاً نهائياً مشددة على الآليات أملاً في اعادة انتاج حكمه».

وأوضح سكرتير الحزب الشيوعي العراقي بان: «كان حزبنا، وما يزال، أول من نادى وطرح مشروع التغيير ومنذ

انتخابات ٢٠١٨، ذلك ان مجرد إجراء انتخابات بدون إحداث التغيير الشامل لا يصحح أي مسار ولا يخدم الشعب العراقي». مضيفاً ان «تطور الاحداث في الايام الأخيرة يؤكد شدة الازمة الشاملة في البلاد ووضع التغيير على جدول الاعمال الآني، والمدخل إلى ذلك هو الخلاص من نهج المحاصصة ومنظومتها السياسية حاضنة الفشل والفساد، ولا بد ان يستند التغيير إلى مشروع وطني تنموي قائم على مبادىء المواطنة والعدالة الاجتماعية».

وفيما إذا أعادت الانتخابات المبكرة ذات الوجوه التي تسببت بالفساد؟ قال فهمي إن «حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات مبكرة هو بداية التغيير، وانا على يقين بان الشعب الذي خرج في هذه الظروف محتجاً بقوة على ممارسات الطبقة الحاكمة سوف يرفض وجود ذات الوجوه التي حكمت وتحكم العراق وتسببت بكل هذا الخراب وبانسداد العملية السياسية». مضيفاً ان «الانسداد السياسي لا ينحصر بعملية تشكيل الحكومة، فجذوره تكمن في أزمة العملية السياسية ومنظومتها المحاصصية». مشيراً إلى ان «اتفاق الإطار على مرشح يمثل تسوية داخلية ما بين قواه، وليس مع جميع قوى (المكون)، والأطراف السياسية الاخرى. فلا حلول أو مخارج فعلية لازمة البلد مع الاصرار على ذات النهج».

وفيما اذا سيكون إصلاح الدستور طريقاً للخلاص من الازمات التي يمر بها البلد، اوضح فهمي بانه «لا توجد ضرورة أو مبرر لرهن اتخاذ إجراءات حازمة وجادة على مسار الإصلاح والتغيير بوضع دستور جديد.. فمثل هذه الإجراءات والسياسات من صلاحية السلطات الثلاث وتتطلب ارادة سياسية لا تمتلكها منظومة حكم المحاصصة لأنها تصطدم بمصالحها وباستئثارها بالسلطة ومغانمها، ومن هنا ضرورة الضغط».

وأكد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي بان «غالبية القوى المدنية والديمقراطية تساند هذه الاحتجاجات التي تجري تحت مظلة التيار الصدري، وان مطالب زعيم التيار، مقتدى الصدر، في خطابه الاخير، تلخص المطالب الشعبية، ونحن نقف مع هذا الحراك دون الدخول في مسميات التحالف أو الانخراط مع هذه الجهة أو تلك، المهم ان تتحقق مصالح الشعب العراقي الذي يعاني من الفقر والحرمان وغياب الخدمات والاستقرار الاجتماعي والامني».

الخارجية الأمريكية: الأطراف العراقية وصلت إلى طريق مسدود

وعلى الصعيد الدولي، فقد ذكرت مساعدة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى في إفادة حول تشكيل الحكومة العراقية الجديدة قدمتها للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، أن الأطراف السياسية الكردستانية فيما بينها، والتيار الصدري والإطار التنسيقي بصفتهما أكبر قوتين شيعيتين في العراق، وصلت جميعاً إلى طريق مسدود، وأن أمريكا تريد من كل الأطراف العراقية أن تتحمل بالتساوي مسؤولية تشكيل الحكومة العراقية.

وأعلنت مساعدة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، باربارا ليف، في إفادتها أن قادة مختلف الأحزاب طالبوهم بالتدخل في عملية تشكيل الحكومة العراقية المتوقفة، لكنها قالت إنهم رفضوا تلبية الطلب، وإنهم سيكتفون بتقديم المشورة للأطراف العراقية.

وأضافت باربارا ليف أن الأطراف الكردستانية وصلت إلى طريق مسدود، في وقت تشكل هذه الأطراف جزءاً من قوة العراق، حسب قولها، وقالت إن الأطراف الكردستانية لم تتمكن حتى الآن من الاتفاق على مرشح لرئاسة جمهورية العراق وليس أي من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني مستعداً للتنازل عن مرشحه.

من جانب آخر، فشل الإطار التنسيقي والتيار الصدري في الاتفاق على مرشح لرئاسة الوزارة العراقية القادمة، حسب ليف.

بعد إعلان الإطار التنسيقي عن ترشيح محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء العراقي القادم، اقتحم أنصار التيار الصدري مبنى البرلمان العراقي واعتصموا فيه لأيام.

عن هذا، قالت مساعدة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى إن التيار الصدري والإطار التنسيقي وصلوا إلى طريق مسدود، وأشارت إلى احتمال قيامها في أيلول القادم بزيارة للعراق «لأداء مجموعة مهام».

وأكدت مساعدة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، باربارا ليف: «العراق قضية تحظى باهتمامنا. نحن في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع على تواصل دائم مع القادة العراقيين. بالأمس كان لي اتصال هاتفي مع سفيرتنا ببغداد. نقف بالضد من دعوات مختلف القادة لنا للتورط في الأزمة وحل المشاكل والتدخل في الركود الذي يكتنف عملية تشكيل الحكومة، فهذا ليس بالعمل الذي قد نقدم عليه».

وبيّنت مساعدة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى: «نحن ندعم العلاقات ونقدم مشورات جيدة (للعراقيين)».

المعضلة تكمن في التفصيلات

وفي هذا السياق، يقول رعد هاشم، الكاتب والباحث السياسي العراقي، في حوار مع «سكاي نيوز عربية»: «تتباين المواقف والرؤى بخصوص ما طرحه الصدر في خطابه، ولكن هناك بصفة عامة التقاء معه من قبل معظم الكتل السياسية في موضوع حل البرلمان الحالي والاتفاق على انتخابات جديدة، ولكن المعضلة تكمن في الخوض بالتفصيلات والتخريجات القانونية والآليات التي تضمن تحقيق هذا المطلب، فضلا عن التخصيصات المالية، ولا ننسى صعوبة إقناع الرأي العام المحلي وكذلك المجتمع الدولي بجدية وسلامة الانتخابات المبكرة الثانية إذا ما تم الاتفاق على تنظيمها، وضمان مراعاة وتوفير الأطر الدستورية السليمة ومعايير الديمقراطية النزيهة، سيما بعد أن خدشت من قبل وتم النيل منها ومن نتائجها».

ويتابع هاشم: «لا أحد يضمن عدم حدوث خروقات وتلاعب، مع توقعات بتكرار ذات النتائج الانتخابية السابقة أو قريبا منها، والتعويل على رجحان كفة هذا الحزب أو ذاك على أن ذلك سيحل عقدة الأزمات المتراكمة التي تستوطن جسد العملية السياسية التي بنيت على أسس فاشلة منذ البدء هو رهان عقيم وعبثي، مما يستلزم الاتفاق على عقد وطني برعاية دولية لإصلاح بنية العملية وفق أسس قويمة يحكمها دستور جديد أو تعديل لفقرات الدستور النافذ بما يتواءم ومتطلبات الوضع واحتياجات المرحلة».

ويستدرك الباحث السياسي العراقي: «ثم هناك قضية أخرى لا تقل أهمية عما سبق وهي كيفية الاتفاق على إبعاد الوجوه الفاسدة وما هي المعايير القانونية التي ستحكم المسار في هذا الملف الشائك والمتفجر، وما هو دور القضاء في حسمه، حيث يتوقع أن تحصل إشكاليات عميقة في هذا الإطار قد تتطور حتى لمواجهات وصدامات دموية، مع امتلاك الكثير من الأحزاب للميليشيات المسلحة».

الصدريملك شارعا لكنه ليس كل الشارع العراقي

في المقابل، يقول رائد العزاوي، رئيس مركز الأمصار للدراسات الستراتيجية، في لقاء مع «سكاي نيوز عربية»: «في ظل هذه الأزمة الحالية فإن دعوة الصدر لانتخابات مبكرة قد ترفض من قبل العديد من القوى السياسية الأخرى شيعية وسنية وكردية، فمن يضمن أن هذه الانتخابات ستأتي بجديد وتقدم حلولا جذرية للأزمة السياسية المتراكمة، وهل هي ستتم في ظل دستور معطل لم ينفذ منه سوى ١٦ في المئة، حيث من مجموع ١٤٤ مادة نفذت فقط ٢١ مادة دستورية، ثم ألن تقودنا أي انتخابات جديدة إلى الدخول مجددا في حلقة الجدل المفرغة حول تعريف الكتلة الأكبر ومن يحق له تشكيل الحكومة ومسألة الثلث المعطل؟، وهكذا دواليك».

فالصدر، يضيف العزاوي، وهو أيضا أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة: «نعم يملك شارعا لكنه ليس كل الشارع العراقي فهو جزء من عدة شوارع تناصر مختلف القوى السياسية، ولا ننسى هنا أن نحو ٧٥ في المئة من العراقيين لم يشاركوا ولم يصوتوا بالانتخابات أصلا، علاوة على أن السنة والكرد مثلا ربما لن يوافقوا على إعادة تنظيم الانتخابات، إلا بعد تشكيل حكومة جديدة تتولى تعديل الدستور مثلا أو تغيير النظام الانتخابي وتغيير مفوضية الانتخابات».

وهكذا، يردف المتحدث: «في ظل كافة هذه المعوقات والعراقيل الكبرى من إضطراب وتنابذ سياسي بات يترجم نفسه في الشارع، وخلاف شيعي شيعي حاد، من الصعب جدا الذهاب لانتخابات مبكرة، في حين أن آخر عملية انتخابية لم يمض عليها بعد أكثر من ٩ أشهر».

بدلا من ذلك، يرى العزاوي أن «على القوى السياسية الإبقاء على الحكومة الحالية ودعمها، والعمل على الإعداد لتغيير بعض فقرات الدستور ولا سيما المتمحورة حول تعريف الكتلة البرلمانية الأكبر بحيث يزال اللبس واللغط في مثل هذه المواد التي تحال للمحكمة الاتحادية للبت فيها ما يتسبب بخلافات حادة، ومن ثم إقرار قانون جديد للانتخابات، وحينها يمكن الذهاب لانتخابات بمعنى أن نضع العربة خلف الحصان وليس العكس، وذلك عبر تذليل الخلاف حول تفسيرات الدستور المتضاربة والتي قادت لهذا الانسداد السياسي المزمن».

المفوضية العليا توضح بخصوص تحديد موعد لإجراء انتخابات مبكرة

وقد نفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تحديد موعد لاجراء انتخابات مبكرة.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية العليا جمانة الغلاي لوكالة الانباء العراقية (واع)، ان «المفوضية مؤسسة مهنية محايدة تنفذ القرارات الصادرة بخصوص الانتخابات والاستفتاءات وغيرها من الامور المتعلقة بالعمل الانتخابي».

واضافت ان «مجلس المفوضين هو السلطة العليا في مفوضية الانتخابات وهو المعني بتحديد موعد او المدة الزمنية المطلوبة لاجراء اي عملية انتخابية بالتشاور مع الحكومة استنادا الى قانون الانتخابات النافذ»، مشيرة الى انه «لم يصدر عن مجلس المفوضين اي قرار او بيان بهذا الخصوص».

وذكرت الغلاي ان «ما يخص الميزانية الانتخابية فهي عادة تفرد لها ميزانية خاصة قد تكون مع الموازنة الاتحادية او مخصصة بشكل منفرد وهذا يحتاج الى تشريع وان امكانية اجراء الانتخابات من عدمها او هل هي جاهزة ام لا يعود الى مجلس المفوضين».

اتجاهات عراقية تنتقد رغبة الصدر في حل البرلمان وإحداث «تغييرات جذرية»

خمس دورات انتخابية سابقة لم تأتِ بالتغيير المنشود في ظل غياب التوافق السياسي

صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

بغداد: فاضل النشمي: تواجه تحركات مقتدى الصدر وتياره السياسية منذ سنوات انتقادات غير قليلة، ليس فقط من خصومه التقليديين داخل الفضاء السياسي الشيعي، مثل نوري المالكي وائتلافه «دولة القانون» وقادة فصائل وميليشيات معروفة بتوتر علاقاتها الشديدة مع الصدريين، إنما من اتجاهات مدنية وشعبية أخرى بعيداً عن دائرة السلطة وأحزابها.

والانتقادات غالباً ما ارتبطت بالأيام الأولى من إطاحة نظام حكم الرئيس الراحل صدام حسين، حين عمد الصدر إلى تشكيل ميليشيا مسلحة تحت اسم «جيش المهدي»، وما ترتب عن ذلك من صراعات ومواجهات أهلية، وما تفرع عن هذا الجيش من فصائل وميليشيات أخرى انشقت عنه.

كما ارتبطت أيضاً بالمقاعد البرلمانية والحكومية الدائمة التي حجزها الصدر في معظم الدورات البرلمانية وضلوع

بعض عناصر تياره ممن تسلموا مناصب حكومية بسياق الفساد الذي تعاني منه البلاد منذ سنوات.

وإلى جانب كل ذلك، تعيب الاتجاهات الناقدة للصدر عليه سرعة تحولاته السياسية المباغتة من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال، كما يقولون.

من هنا، تبرز قضية الانتقادات التي يواجهها هذه الأيام بخاصة بعد تمسكه، أول من أمس، بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، بعد أن كان يصرّ خلال الأيام الماضية، وبعد أن دفع أتباعه إلى احتلال مبنى البرلمان والتمركز فيه، على ضرورة إجراء تغيرات جذرية في أسس النظام السياسي.

ولا يفهم كثير من المنتقدين للصدر من عبارة «التغيرات الجذرية» سوى تعطيل الدستور وإعادة كتابته ومحاسبة معظم رموز النظام المتورطين بعمليات الفساد وملاحقة زعماء الفصائل المسلحة المرتبطين بأجندات خارجية.

ومع عودة الصدر الى مربع الانتخابات المبكرة وحل البرلمان التي أثبتت تجربة الانتخابات المبكرة الأخيرة (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١) أنها غير قادرة على حل مشكلة البلاد السياسية العميقة، وجد المنتقدون للصدر، أن ذلك يمثل «تأكيداً للمؤكد» من سلوكه السياسي الذي تمييز بالتناقض وعدم الثبات على خطة واضحة للتغير.

وحيال موجة الانتقادات التي تعرض لها الصدر خلال اليومين الأخيرين نتيجة مطالبته بالانتخابات المبكرة وحل البرلمان، رأى القيادي في «التيار الصدري» ومحافظ بغداد السابق علي التميمي، أن «حل البرلمان لا يتعارض مع مطلب تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي». وعلل ذلك بأن «الانتخابات المبكرة تمكّن مجلس النواب الجديد وبنسخته الثورية من تعديل الدستور واختيار شكل النظام السياسي، ثم عرض التعديل للاستفتاء، وبهذه الحالة ستكون كل الإجراءات دستورية، ولا يحق لأحد الاعتراض إطلاقاً».

ويعرف الصدريون، فضلاً عن خصومهم، أن أي برلمان ومهما كان «ثورياً» بحسب التميمي، لن يكون قادراً على إحداث أي تغيير دستوري ما لم تتفق جميع القوى السياسية على ذلك وهذا أمر متعذر كما ثبت من تجربة خمس دورات انتخابية سابقة. كذلك، لن يتمكن الصدريون من إحداث التغيير المطلوب وحدهم حتى لو حصلوا على ثلث مقاعد البرلمان (أكثر من ١٠٠ مقعد) وهذا الأمر مستبعد جداً هو الآخر.

ومعروف أن مطلب التغييرات الدستورية كان مطروحاً على أجندة مجلس النواب منذ الدورة الأولى عام ٢٠٠٥، وكان أحد المطالب الرئيسية للقوى والأحزاب السنية، إلا أنه لم يحرز أي تقدم يذكر.

ومن بين أمثلة المنتقدين والمشككين بتحركات الصدر الأخيرة، يقول الكاتب والمدون شاكر الناصري «من الواضح أن الفرصة الذهبية التي تحدث عنها مقتدى الصدر، بعد دخول أتباعه مبنى البرلمان واجتياح المنطقة الخضراء، تلاشت تماماً، ولم تكن سوى حماسة شعبوية سرعان ما تسري بين الأتباع كالنار في الهشيم». ويضيف «هذا ما تعوّدنا عليه، وعودنا مقتدى الصدر على سماعه منه عندما يكون في خضم أزمة سياسية تخصّ مصالح التيار الصدري والخشية من تفوق خصومه عليه، سياسياً وقانونياً وامتيازات».

ويتابع، لقد «تراجعت ثورة مقتدى العاشورائية، سريعاً، عن كل مطالبها في التغيير، تغيير النظام السياسي والدستور، ومكافحة الفساد والمفسدين، وتحولت إلى حل مجلس النواب الحالي وإعادة الانتخابات! وبذلك يعود مقتدى الصدر إلى المربع الأول الذي انطلق منه لخوض صراعاته السياسية وانسحاب كتلته النيابية وشعوره بمخاطر انفراد الخصوم بالسلطة».

«معاناة لا توصف» في العراق..

الحرارة تسجل أرقاما قياسية و«سوء الإدارة» يفاقم الأزمة

*الحرة عن واشنطن بوست

تتسبب درجات الحرارة الشديدة في إصابة العراق بنوع من الشلل، وتفاقم معاناة السكان، الذين يعانون في بعض المناطق من انقطاع التيار الكهربائي خلال فصل الصيف، في وقت تمدد فيه السلطات العطلات الرسمية لحماية الموظفين من الحرارة التي وصلت إلى ١٢٥ درجة «فهرنهايت» (٥١/٦ درجة مئوية)، وفقا لصحيفة «واشنطن بوست».

وذكرت الصحيفة أن «العراق يحتل المرتبة الخامسة في قائمة البلدان الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، وهو يسخن بشكل أسرع من معظم أنحاء العالم (...) وهو غير مجهز للتعامل مع مثل هذه الحالات».

وفي محافظات البصرة وذي قار وميسان الجنوبية، قالت السلطات، السبت، إن شبكة الكهرباء توقفت عن العمل لليوم الثاني على التوالي، مما أدى إلى «إغراق ملايين المنازل في الظلام، وسط موجة حر خانق».

وقالت الصحيفة إنه نتيجة لذلك «فسدت الأطعمة في الثلاجات والبرادات، وقام بعض الآباء بوضع أطفالهم في السيارة وقادوها لساعات، حيث كان التكييف في سياراتهم هو المصدر الوحيد للهواء البارد».

في كل ليلة، يجلب أثير محمد، وهو عراقي من بغداد، مناشف مبللة وكميات من الماء المثلج، ويتأكد من شحن المراوح التي تعمل بالبطاريات، ويحرص على إدامة أجهزة التحويل الأوتوماتيكي للطاقة التي لا يكاد يخلو منها بيت

عراقي محاولا الحصول على ليلة من النوم.

ومنذ ٢٠٠٣، يقول خبراء إن العراق صرف مبالغ هائلة لإنتاج الطاقة الكهربائية لكن بدون فائدة كبيرة.

وفي عام ٢٠٢١، قال رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، إن العراق أنفق نحو ٨١ مليار دولار على قطاع الكهرباء، «لكن الفساد كان عقبة قوية أمام توفير الطاقة للناس بشكل مستقر، وهو إنفاق غير معقول دون أن يصل إلى حل المشكلة من جذورها»، وفق شبكة الإعلام العراقي.

وقال الخبير الاقتصادي، أحمد التميمي، في حديث سابق لموقع الحرة إن «المبالغ التي صرفت على الكهرباء قد تصل إلى أكثر من هذه الأرقام»، التي كانت تكفي «لتوليد كهرباء أكثر من ضعفي الكهرباء التي يولدها العراق حاليا وتصل إلى ضعف حاجته من الطاقة».

ويشير تقرير لوكالة الطاقة الدولية، صدر في أبريل ٢٠١٩، إلى أن قدرة العراق الإنتاجية من الطاقة الكهربائية تبلغ حوالي ٣٢ ألف ميغاواط، ولكنه غير قادر على توليد سوى نصفها بسبب شبكة النقل غير الفعالة التي يمتلكها.

وتشير التقديرات إلى أن العراق يحتاج إلى ٤٠ ألف ميغاواط من الطاقة لتأمين احتياجاته، عدا الصناعية منها.

ولفتت الصحيفة إلى أن الأزمة السياسية انعكست سلبا على العراقيين، ونتيجة عدم تشكيل حكومة جديدة، لم يتم إقرار أي ميزانية، وعلقت «قرارات الإنفاق الرئيسية».

وأشارت إلى أن «الكهرباء ليست الخدمة العامة الوحيدة المتعثرة»، فبالإضافة إلى ذلك تأثر قطاع الزراعة وصيد الأسماك، بسبب الجفاف.

وتعاني «المستشفيات المنهكة» لعلاج حالات الإصابة بضربة شمس أو صعوبات التنفس، التي فاقمتها الحرارة والعواصف الترابية والرملية، بالإضافة إلى الدخان السام المتصاعد من المولدات الكهربائية التي تعمل بالديزل، والتي يعتمد عليها العراقيون في بعض المناطق كحل بديل لانقطاع الكهرباء. وبالإضافة إلى ما تقدم، توقف العمل في مشاريع البناء نتيجة ارتفاع درجات الحرارة.

وتسبب مزيج من «ارتفاع الحرارة، والجفاف الناجم عن تغير المناخ، وسوء الإدارة» باحتجاجات سابقة في العراق، وفي عدة مناطق تجري مظاهرات متكررة تندد بالخدمات السيئة وغياب الحلول في مواجهة الحر الشديد، وفقا للصحيفة.

بعد ربيعٍ تكرّرت فيه وبشكل غير مسبوق العواصف الترابية التي يعزوها الخبراء إلى التصحّر والتغيّر المناخي، تضرب موجة حر خانق العراق الذي يعاني من تهالك قطاع الطاقة، الأمر الذي يفاقم معاناة العراقيين.

وبعد ربيع تكررت فيه وبشكل غير مسبوق العواصف الترابية التي يعزوها الخبراء إلى التصحر والتغير المناخي، تضرب موجة حر خانق العراق الذي يعاني من تهالك قطاع الطاقة، الأمر الذي يفاقم معاناة العراقيين.

ورغم الارتفاع المتزايد سنويا في درجات الحرارة خلال مواسم الصيف في العراق، لا يزال عدد كبير من العراقيين لا يملكون وسائل للتكييف. وبسبب تهالك البنى التحتية وشبكات نقل الطاقة، تعيش أغلب مناطق العراق معاناة لا توصف خلال أيام الصيف جراء نقص الكهرباء.

وما يزيد الأمر صعوبة عدم قدرة جزء كبير منهم على تأمين مبالغ للحصول على مصاريف مولدات كهرباء لتعويض نقص التيار الكهربائي، وفق تقرير لوكالة فرانس برس.

خيارات التنسيقي بعد تصاعد الاحتجاجات الصدرية في العراق

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

طلب التيار الصدري، في ٢ أغسطس، من أنصاره «إخلاء مبنى البرلمان» العراقي، الذي يوجدون بداخله منذ أربعة أيام ومواصلة الاعتصام بمحيطه. وطالب صالح محمد العراقي، المقرب من التيار الصدري القيام بذلك خلال مدة أقصاها ٧٢ ساعة، كما أكد «أن ديمومة الاعتصام مهمة جداً لتتحقق مطالب» المتظاهرين.

ويأتي ذلك في وقت دعا فيه رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، إلى «حوار وطني عبر تشكيل لجنة تضم ممثلين عن كل الأطراف لوضع خارطة طريق للحل» ودعا «جميع الأطراف إلى التهدئة، وخفض التصعيد». كما أعرب زعيم تيار الحكمة، عمار الحكيم، عن تأييده لهذه المبادرة، وهو ما أكده أيضاً رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي.

استمرار تصعيد الصدر:

يمكن الإشارة إلى عدد من التطورات التي شهدها العراق خلال الفترة الأخيرة، والتي تدل على استمرار التأزم والخلاف بين القوي السياسية العراقية، في النقاط التالية:

١- تحركات التيار الصدري:

صعد التيار الصدري بقيادة زعيمه مقتدى الصدر من تحركاته لرفض مرشح التنسيقي لرئاسة الوزراء، محمد شيّاع السوداني، وذلك عبر تحريك الشارع العراقي، وذلك لإرسال رسالة للتنسيقي أن الصدر، وإن دفع نوابه للانسحاب من البرلمان العراقي، فإنه لن يرضى بتشكيل حكومة لا تحظى بدعمه، وأنه يمكن أن يتسبب في تجميد العملية السياسية عبر دعوة أنصاره للتظاهر في بغداد ومحافظات العراق المختلفة.

فقد اقتحم أنصار التيار الصدري مبنى البرلمان مرتين، جاءت أولاها في ٢٧ يوليو، والتي سرعان ما أمر الصدر أتباعه بالانسحاب منه، فقد كانت على ما يبدو رسالة تحذير للإطار التنسيقي، غير أن عدم تجاوبه مع رسالة الصدر، دفعته إلى الإيعاز لأنصاره للاعتصام في البرلمان العراقي مجدداً في ٢٩ يوليو، وذلك لمنع الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس الدولة من الانعقاد.

وفي ٢ أغسطس، دعا التيار الصدري أنصاره إلى توسيع رقعه الاحتجاجات لتشمل محافظات كربلاء والبصرة وذي قار والقادسية والمثنى، وبابل وواسط، إضافة إلى كركوك شمالاً وديالى شرقاً، بالإضافة إلى دعوة الأطياف والعشائر كافة إلى الانضمام إلى تلك التظاهرات والاعتصامات.

وانضمت ست عشائر، على الأقل، من المحافظات الجنوبية تلبية لدعوة الصدر للاعتصام في البرلمان العراقي، لاسيما بني سعد وبني كعب وبني خالد وأجزاء من شمر والبو دراج وكنانة التي أصدرت عدداً من البيانات تؤيد فيها ثورة الإصلاح التي دعا إليها التيار.

٢- قيام التنسيقي بتظاهرات مضادة:

دعا الإطار التنسيقي أنصاره للخروج في تظاهرات حاشدة، في ١ أغسطس الجاري، عند الجسر المعلّق قرب أسوار المنطقة الخضراء، وذلك رداً على اعتصام الصدريين في المنطقة الخضراء في ٣٠ يوليو المنصرم.

وخرج بضعة آلاف من أنصار قوى التنسيقي، وأبرزها جماعة عصائب أهل الحق، بزعامة قيس الخزعلي، وتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم، وتحالف دولة القانون، بزعامة نوري المالكي، إلى جانب زعماء فصائل مسلحة.

وعبّرت التظاهرات عن دعم المالكي، حيث كان الهتاف الرئيسي في تلك التظاهرات «نعم نعم للمالكي»، و«نعم نعم للإطار»، وهو ما يشير إلى أن مرشح الإطار التنسيقي لرئاسة الوزراء، محمد شياع السوداني، مدعوم من المالكي، وأن التنسيقي يرفض أي مطالبات لعزله سياسياً، أو محاكمته من قبل القضاء العراقي نتيجة للتسريبات الأخيرة، غير أنه من الملحوظ أن هذه التظاهرات شهدت مشاركة أعداد ضعيفة، كما لم تستمر طويلاً، إذ دعا الإطار أنصاره إلى الانسحاب.

٣- تحسب الصدر للمواجهات العسكرية:

انتشرت مجموعات سرايا السلام التابعة للتيار الصدري في مواقع مهمة حول مداخل بغداد وطرقها الرئيسية، وهو ما يعد مؤشراً على تحسب الصدر لتوجيه إيران ميليشيات الحشد الشعبي لاستخدام القوة لفض تظاهرات أنصاره، خاصة في ظل رفض القوى الأمنية العراقية تفريق المتظاهرين بالقوة، وهو ما مثّل مؤشراً على استمرار التنسيق والتعاون بين الصدر والكاظمي.

دعوات عراقية للتهدئة:

يمكن تفصيل مواقف بعض القوى الداخلية وكذلك إيران من التطورات السابقة في التالي:

١- دعوة مرجعية النجف للتدخل:

سعت المرجعية الشيعية في العراق إلى تجنب التدخل في أزمة تشكيل الحكومة العراقية على مدار العشرة أشهر الماضية، إذ تم إغلاق مكتب المرجع الديني الأعلى، علي السيستاني، أمام محاولات زعماء أحزاب وقادة الكتل السياسية للقائه، ولكن ظهرت بعض ملامح تغير هذا الموقف عقب الدعوات المتبادلة من التيار الصدري والإطار التنسيقي للتظاهر، ووجود مساعٍ من جانب بعض الشخصيات الدينية والسياسية لدفع المرجع الديني، علي السيستاني، إلى التدخل لمنع تفاقم الأزمة بين الأحزاب السياسية الرئيسية في العراق.

٢- محاولات للوساطة والتهدئة:

ظهرت على مدار الأيام الماضية العديد من الدعوات من قبل بعض الشخصيات السياسية للتهدئة والحوار بين الفرقاء، والتي كان من أهمها دعوة زعيم تحالف الفتح، هادي العامري، للتيار الصدري، والإطار التنسيقي للجلوس على طاولة الحوار.

وأعلن التيار الصدري عدة شروط لقبول تلك الدعوة، والتي يأتي في مقدمتها انسحاب العامري وكتلته من تحالف التنسيقي، وهو ما قد يكون رسالة من الصدر لإيران بأنه لا يعادي مكونات التنسيقي كافة المحسوبة على إيران، ولكن فقط ائتلاف دولة القانون بقيادة المالكي، غير أنه من المستبعد أن يقبل العامري ذلك، نظراً لارتباطه بتوجهات إيران، فضلاً عن رغبتها في عدم تفكك الإطار التنسيقي باعتباره تحالفاً شيعياً خالصاً.

كما وجه رئيس الوزراء الحالي، مصطفى الكاظمي، دعوة إلى جميع الأطراف للجلوس على طاولة حوار وطني، ودعا المتظاهرين للتعاون مع القوات الأمنية، واحترام مؤسسات الدولة وإخلائها.

ويضاف إلى ما سبق طرح الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البارزاني مبادرة لاحتواء الأزمة، تتضمن الاتفاق على إجراء انتخابات مبكرة واعتبار المرحلة الحالية انتقالية، وهو ما يُظهر في مجمله تقارباً مع دعوات التيار الصدري بضرورة إيجاد حلول جذرية لتلك الأزمة.

٣- استمرار إيران في مهاجمة الصدر:

أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، أن التطورات الراهنة بالعراق شأن داخلي وأن الأحزاب العراقية قادرة على تخطي هذه المرحلة، غير أن السياسة الفعلية لإيران تقوم على التصعيد ضد الصدر، وهو ما وضح في زيارة قائد فيلق القدس، إسماعيل قاآني في ٢٧ يوليو إلى بغداد، والتي حرضت التنسيقي على الإصرار على ترشيح السوداني، على الرغم من اعتراض الصدر عليه.

وزار قاآني بغداد مرة ثانية في زيارة لم يعرف موعدها بدقة، إذ التقى بقيادات التنسيقي، وكذلك قيادات الحشد الشعبي، وتشير مصادر عراقية إلى أنه طلب بضرورة ضبط النفس وعدم التجاوب مع التصعيد الصدري، وهو ما قد يفسر أسباب سحب التنسيقي للمتظاهرين من بغداد.

ولا تزال إيران تتبنى مواقف مناوئة للصدر، فقد حذرت تحليلات بعض الصحف الإيرانية الموالية للحكومة الإيرانية، مما تسميه خطر مقتدى الصدر على مستقبل العملية السياسية في العراق، ووصفت احتجاجات الصدريين بأنها «فتنة

وأعمال شغب»، كما نشرت صحيفة كيهان المحافظة صورة لتجمع أنصار التنسيقي القريب من إيران، واصفة إياه بأنه «استعراض القوة في مواجهة الفتنة في بغداد»، وهو ما يؤكد استمرار تبني إيران الخط المتشدد نفسه الرافض لتقديم تنازلات للصدر فيما يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية القادمة، أو الذهاب لانتخابات مبكرة، نظراً لما يعنيه ذلك من تراجع في شعبية القوى المحسوبة عليها.

سيناريوهات مفتوحة:

في إطار التطورات السابقة، قد يشهد العراق أحد السيناريوهات التالية في المرحلة القادمة:

١- إجراء انتخابات مبكرة:

يتوقع في هذه الحالة أن يستمر التيار الصدري في مواقفه ودعواته لاستمرار الاحتجاجات والاعتصام، في مقابل إصرار التنسيقي على ترشيح السوداني، وهو الأمر الذي يدفع إلى وساطة من قبل أطراف عراقية تفضي في النهاية لحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة أخرى، مما يعني استمرار حكومة الكاظمي كحكومة تصريف أعمال إلى حين إجراء انتخابات جديدة.

٢- التجاوب مع مطالب الصدر:

يمكن أن ترضخ قوى الإطار التنسيقي لضغوط التيار الصدري وتسحب مرشحها لرئاسة الحكومة في محاولة لإرضاء الصدر، وذلك لتجنب الذهاب إلى انتخابات تشريعية لا تكون في صالحها، غير أن مثل هذا السيناريو تواجهه عدة عقبات أبرزها أن ذلك يعني القبول بتراجع دور المالكي في تشكيل الحكومة الجديدة، فضلاً عن استمرار دور الصدر في التأثير على توجهاتها، وإن من خلف الستار، ولا شك أن مثل هذا السيناريو سوف يحد من النفوذ الإيراني على العراق، وهو أمر تسعى إيران لتجنبه في الوقت الحالي.

٣- الدخول في اشتباكات مسلحة:

يمكن أن يتحقق هذا السيناريو في حالة تمسك التنسيقي بترشيح السوداني لرئاسة الوزراء، من خلال دعوة الإطار إلى عقد جلسة للبرلمان في مكان آخر غير المنطقة الخضراء، لتمرير جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى محاولة ميليشيات الحشد الشعبي الاحتكاك مع أنصار التيار الصدري، وهو ما يؤدي إلى مواجهات مسلحة، غير أن هذا السيناريو يعد الأسوأ بالنسبة لإيران، ليس فقط لأنه يهدد نفوذها في العراق، ولكن نظراً للكراهية الشعبية في محافظات العراق الشيعية لإيران، كما أن رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، استخدم في ٣٠ يوليو، صلاحياته الدستورية ضمن المادة ٥٠ من الدستور لتعليق جلسات البرلمان، ومن ثم، فإنه لا يمكن عقد أي جلسة إلا بعد قرار رفع التعليق، وهو أمر مستبعد حدوثه في ضوء التفاهمات بين التيار الصدري وتحالف السيادة.

وفي التقدير، أظهرت التظاهرات التي أعلنت عنها القوى السياسية الشيعية الرئيسية، سواء التيار الصدري أو الإطار التنسيقي، عن اتساع القاعدة الجماهيرية والشعبية التي يحظى بها التيار الصدري مقارنة بالتنسيقي، بما قد يدفع التنسيقي للجلوس على طاولة الحوار مع الصدر لتخطي هذه الأزمة وتجنب الدخول في مواجهات مباشرة بين الطرفين، خاصة مع إدراك الأطراف كافة أن التيار الصدري لايزال يتمتع بنفوذ غير هين، ولا يمكن تجاوزه في تشكيل الحكومة المقبلة.

محمد قواص

المالكي - الصدر: الجدل الحقيقي!

تدور تطورات العراق في السنوات الأخيرة على إيقاع الصراع الذي يجري بين التيارات السياسية الشيعية.

ولئن قامت العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣ على أساس ثلاثية شيعية سنية كردية، إلا أن كل الحراك السياسي يقوم من دون لبس حول عامود الشيعية السياسية الفقري والبوصلة التي تحدد وجهاته.

نهلت الشيعية السياسية عصبيتها من عاملين:

العامل الأول ديني، يستوحي ديناميات من التراث الشيعي الفقهي والتاريخي والسياسي، ويتحرك مستنداً على «المرجعية» وإن كانت حائرة الموقع بين تلك التقليدية في النجف وتلك الراهنة سياسيا في قمّ.

العامل الثاني سياسي، يتأسّس على «مظلومية» تمّ الترويج طويلا لحقيقتها حتى وصلت إلى مستوى البداهة، تنهل من خطاب يحضّر عذابات ديكتاتورية صدام حسين بالشيعة وحدهم، مهمشّا شرائح طائفية وقومية وسياسية واسعة نال منها الاستبداد وأمعن في قمعها وضربها بسبب معارضتها، كما المعارضة الشيعية، للنظام الحاكم في بغداد.

لكن عاملين آخرين، خارجيين هذه المرة، أسهما في إقامة العملية السياسية على قاعدة الخزّان الشيعي لا سيما ذلك الذي يمثّله الإسلام السياسي الشيعي.

الأول،

الدعم الامريكي الواضح لـ «خيار الشيعة» منذ رعاية واشنطن لسلسلة من مؤتمرات المعارضة في

مدن عديدة في العالم قبل سنوات من غزو عام ٢٠٠٣.

استند هذا الخيار أيضا على مدرسة فكرية امريكية راجت بعد «١١ سبتمبر» ترى في الشيعة حليفا وفي السنّة خطرا استراتيجيا ما كان تنظيم القاعدة إلا واجهة له.

صحيح أن فصائل ومكونات عراقية معارضة متعددة الهويات كانت منخرطة في تلك المؤتمرات، لكن واشنطن (ولندن أيضا) استثمرت بشكل راديكالي في دعم الشيعية السياسية وجعلها العماد الأول للتغيير في العراق.

الثاني،

انخراط إيران المفرط والواسع والشامل بالإمساك بالعملية السياسية في العراق، والهيمنة على كافة مكوناتها داخل كافة الطوائف والقوميات.

ولم تكتف طهران بدعم حلفائها وأتباعها، بل عملت، بالأمن والمال والفقه والعسكر، على جعل الأحزاب الشيعية الدينية امتدادا لصيقا بالجمهورية الإسلامية والمرشد في طهران.

على أن الأطراف السياسية الشيعية، بالوجهين الديني والمدني، والمفترض أنها متعددة متنافسة متناقضة، وجدت واجهتين أساسيتين للوحدة وتجاوز التناقضات وتهميش الخلافات.

الواجهة الأولى،

هي مواجهة حكم البعث والحرص على عدم السماح باحتمال أي عودة للحزب الذي أطاح به غزو عام ٢٠٠٣، ومنع أي تسلل محتمل له داخل العملية السياسية المستحدثة، إلى النظام السياسي الجديد.

ورغم أنه بات لحكم العراق مصالح دولية وداخلية كبرى تفرض على الساسّة منطق التزاحم على المناصب والتحاصص، إلا أن الهاجس من «عودة البعث» بقيّ رعباً حقيقيا، يزعمونه أو يرونه واقعيا وارداً، حتى وصل الأمر إلى حدّ الهوس وأسسوا لمكافحته كل الأدوات والقوانين والتدابير وجعلوا للأمر مؤسسة «اجتثاث».

والواجهة الثانية،

ليست بعيدة عن الأولى وربما متناسلة منها، وتتعلق بظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤.

دفعت «الكارثة» بالنخب السياسية الشيعية بتجاوز أي خلاف، بما في ذلك تجاوز مسؤولية نوري المالكي وحكومته آنذاك عما حدث، وراحت كافة مكونات الشيعية السياسية تتحالف وتتآلف لرد الخطر الإرهابي، سواء في هويته السنية المزعومة أو في ما يمثّله من أعراض «عودة للبعث» بأدوات وخطابات ونصوص أخرى. وذهبت المكونات الشيعية جميعها إلى التدثّر بعباءة المرجعية في النجف، بشخص السيد علي السيستاني، والاحتماء بفتواه الشهيرة حول «الجهاد الكفائي» في يونيو ٢٠١٤ التي شرّعت شيعياً قيام «الحشد الشعبي».

لكن ابتعاد الأخطار عن وجودية الشيعية السياسية، أعاد للشيعة في العراق حيوية متعددة الطبائع. فلا خلاف على أن «الثورة التشرينية» في العراق منذ

> **مدرسة فكرية امريكية ترى في الشيعة حليفا وفي السنة خطرا استراتيجيا**

عام ٢٠١٩ والتي وحّدت مدنه ومناطقه وكافة شرائحه الاجتماعية، هي في أصلها ومادتها شيعية تعبّر عن غضب إجتماعي شيعي التحق بمظلوميات جرى التعبير عنها من شرائح عراقية أخرى قبل سنوات.

و»الثورة» بهذا السياق هي شيعية ضد سطوة يمارسها ساسّة شيعة على الحكم، لدرجة أن الشارع لدى الطوائف الأخرى امتنع أو تحفّظ عن أي مشاركة في فعاليات ذلك الحراك مخافة أن تشوه الحساسيات الطائفية من رسائله، وأن يفقد طابعه الشيعي الذي بات شرطاً لتخليص العراق من أزمته.

على هذا فإن أزمة العراق هذه الأيام هي مخاض يدور متنه حول صراع شيعي-شيعي يتأثر به المكونين السنّي الكردي ولا يؤثّران به، لا بل يتقيدان بمعادلاته وشيفراته ويتموضعان بحذر حول مآلاته العتيدة.

> **أزمة العراق هذه الأيام هي مخاض يدور متنه حول صراع شيعي-شيعي**

وإذا ما تصدّع نفوذ إيران داخل الشارع العراقي وفق ما أظهرته «ثورة تشرين» إلى درجة أن المرشد علي خامنئي لم ير بها إلا «أعمال شغب تديرها امريكا وإسرائيل وبعض دول المنطقة»، فإن طهران ما زالت تملك نفوذا على الشيعية السياسية في العراق، وإن كان هذا النفوذ يكاد يكون كاملاً لدى التيارات المنضوية داخل «الإطار التنسيقي» ويفقد كثيرا من وهجه لدى أطراف شيعية أخرى وفي مقدمها ما يمثله السيّد مقتدى الصدر وتياره لدى شيعة العراق.

في قلب الجدل داخل «البيت الشيعي» يمسّ النقاش دور ووظيفة إيران. تسريبات زعيم حزب الدعوة نوري المالكي تكشف عن دعوة لمزيد من ولاء الشيعة لإيران وتحديدا للحرس الثوري هناك. فيما مناصرو الصدر يهتفون داخل المنطقة الخضراء «إيران برا برا»، تماما كما هتف الشيعة التشرينيون قبل سنوات.

والحال أن «الجدل الشيعي» بات مطلوبا لمعالجة أزمة الحكم وعلّة النظام في العراق.

تتعامل طهران مع شيعتها في العراق من خلال إسماعيل قآني قائد فيلق القدس في الحدث الثوري الإيراني. يدخل إلى العراق كما يتجول في أية محافظة إيرانية. وإذا ما يمثّل الصدر، وهو صديق لإيران، محاولة لبناء دولة عراقية مستقلة، ولو شكليا ونسبيا، عن قرار طهران، فإن إيران حريصة على عدم فقدان حضورها العراقي، وساهرة على عدم تمتع البلد بهذا المكتسب طالما أن البلد ورقة أساسية من أوراق إيران على موائد مداولات طهران مع الإقليم والعالم.

والواقع أن ديمومة نفوذ إيران في العراق يحتاج إلى بقاء شعور شيعة العراق بالخوف. وعلى الرغم من اندثار حكم البعث منذ عقدين وهيمنة الشيعية السياسية وحلفاؤها على الدولة ومؤسساتها، فإن التسريبات التي نسبت للمالكي تكشف مدى الاستمرار في تسويق الخوف للشيعة من بعث عائد، وجعل خلاصهم الوحيد هو الولاء والولائية بصفتهما خيارا وجودياً فقهيا، يكاد يكون «حسينيا»، للالتصاق بإيران وحرسّها ووليّها الفقيه.

*العربي الجديد

لقاء مكي:

الهروب إلى الأمام دون حل جذور الأزمة

*مركز الجزيرة للدراسات

تراجعت فرص نزاع عسكري بدا وشيكًا في العراق، وأكد زعيم التيار الصدري أنه يقود (ثورة) سلمية، فيما بدأت أطراف مختلفة بطرح مبادرات للتسوية، كانت كافية لوقف تسارع الأحداث نحو المواجهة، لكن أيًّا منها لم يبدُ أنها تقدم حلولاً واقعية جاهزة؛ الأمر الذي قد يعني تأجيل المواجهة بدلاً من نزع فتيلها.

كان التصعيد الشعبي في نهاية شهر يوليو/تموز ٢٠٢٢، نتيجة متوقعة لحالة اختناق سياسي معقدة، بدأت عشية انتخابات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، واستمرت بالتصاعد مع استمرار الفشل في تحويل نتيجة الانتخابات إلى سياق سياسي ممثلاً بتشكيل حكومة جديدة، وكان الانقسام الطولي داخل الجسم السياسي الشيعي هو العنوان الأساسي لهذا المأزق السياسي والدستوري.

جذور الأزمة

السياق العام للأزمة الراهنة في العراق هو فشل النظام السياسي، وعجزه عن النضج منذ تشكيله بعد الغزو الامريكي في عام ٢٠٠٣. كان الأساس الذي تشكلت عليه العملية السياسية في العراق، مقرَّرًا منذ مؤتمر لندن للمعارضة العراقية

(السابقة)، في عام ٢٠٠٢، برعاية امريكية، هناك اتُّخذ قرار بتقسيم السلطة في العراق بموجب توزيع طائفي وعرقي، على الطراز اللبناني، وكان من بين التداعيات الطبيعية لذلك القرار البنيوي، أن جرت (خصخصة) المجال السياسي لصالح إقطاعيات وشخصيات معينة من (عراقيي الخارج) وهم يمثلون بعض قيادات المعارضة المنفية قبل الغزو، وبناء النظام الدستوري والعرف السياسي ليناسب ذلك الاتفاق بغضّ النظر عمَّا إن كان ملائمًا ومتسقًا مع الحاجات الحقيقية للعراق، فضلاً عن الضرورة الملحة لتحويل الطائفية السياسية المفروضة، إلى طائفية اجتماعية، حتى لو على حساب السلم الاجتماعي ونمط دولة المواطنة المتحضرة.

لقد تسبب الفشل متعدد الأشكال لهذا النمط السياسي في تراجع خطير لقدرة الدولة على خدمة مواطنيها، وتحولها من كيان ضابط للهياكل السياسية، إلى مجرد تابع لها، بعد ما فشلت في احتكار العنف، أو تقديم الخدمة، أو حفظ السيادة، بسبب انعدام الأفق، والأنانية السياسية والشخصية، وغياب الثقة، والارتهان للخارج، وضمور دور الدولة الراعية وضياعها وسط مراكز القوى ذات القدرة الاقتصادية والعسكرية المستقلة.

جرت الانتخابات الأخيرة في ظل هذه السياقات، لكن تحولات كثيرة جرت في المزاج الشعبي لاسيما الشيعي منه، تسببت في تغيير مقدار القوة والنفوذ السياسي المكتسب من الانتخابات، فقد انتقل مركز الثقل الشيعي بشكل واضح لصالح التيار الصدري بعدما فاز بأغلبية برلمانية واضحة، منحته الثقة والقدرة لمغادرة النمط السياسي التقليدي القائم على مبدأ التوافق وفق شروط التقسيم الطائفي والعرقي، نحو اعتماد مبدأ الأغلبية السياسية غير الطائفية من خلال التحالف البرلماني مع قوى سنية وكردية، بدلاً من التخندق ضمن نظام (المكونات الطائفية).

تسببت مساعي الصدريين هذه في استفزاز القوى الشيعية التقليدية وأفرعها المسلحة، فذلك عندهم سيعني تخلي الشيعة عن احتكار القرار التنفيذي الأول في العراق، حتى لو ظل رئيس الوزراء شيعيًّا، فالأهم عند هؤلاء أن آليات اختيار رئيس الوزراء ينبغي أن تظل بيد القوى الشيعية من خلال التوافق بينها، ومنع أي طرف آخر من المشاركة في ذلك. وبموجب هذا المنطق، سيكون للكرد وحدهم اختيار رئيس الجمهورية وللسنَّة اختيار رئيس مجلس النواب. بطبيعة الحال، ليس لأي من هذه التقسيمات أساس دستوري، وهي جزء من عرف غير مكتوب أقرته إدارة الاحتلال الامريكية بعد ٢٠٠٣، وقد لامس هوى السياسيين العراقيين منذ تلك الآونة.

طوال نحو ثمانية أشهر، فشلت القوى السياسية الشيعية في حمل السيد مقتدى الصدر على التراجع عن تطلعه لحكومة أغلبية سياسية، لكنها في نفس الوقت نجحت في منعه من تحقيق ذلك؛ الأمر الذي قاد الصدر إلى دعوة نواب تياره، في الثاني عشر من يونيو/حزيران الماضي، إلى الاستقالة من مجلس النواب، تاركًا لخصومه الشيعة أن يشكلوا الحكومة، أو اختبار قدرتهم على ذلك، لكن تلك الواقعة كانت عمليًّا إيذانًا بتغيير عميق لقواعد اللعبة، وانتقال التيار الصدري من المجال السياسي القانوني إلى المجال الشعبي الذي يجيد مهارة التعامل معه بنجاح وفاعلية عالية.

السوداني: انفجار الأزمة

بعد أكثر من شهر ونصف على استقالة أعضاء التيار الصدري من مجلس النواب، أعلن ما يسمى (الإطار التنسيقي) الشيعي عن ترشيح محمد شياع السوداني رئيسًا جديدًا للحكومة، وطلب من القوى الكردية ترشيح رئيس للجمهورية، وجرى بالفعل تحديد يوم السبت الماضي موعدًا لانعقاد المجلس وانتخاب الأخير، الذي سيقوم من جانبه بتكليف السوداني.

لم يبد هذا السيناريو واقعيًّا، مع فشل الكرد في الاتفاق على مرشح لمنصب رئيس الجمهورية، لكن بدا فعليًّا أن الإطار كان مصمِّمًا على المضي في عقد الجلسة، واختيار الرئيس بالتصويت، ويبدو أن بعض قادة الإطار ظنوا أنهم اقتربوا من النجاح في تمرير مقاربتهم السياسية، وتجاوز عقبات الصدريين وشروطهم، وقد بدأت أطراف الإطار بالفعل بتقديم السوداني على أنه رئيس الوزراء المحسوم والمقنع؛ فهو أول رئيس وزراء من (عراقيي الداخل)، فهو لم يعش خارج العراق، ولا يحوز جنسية بلد آخر، كما أنه لم يُتَّهم بشبهات فساد رغم توليه عدة حقائب وزارية خلال السنوات الماضية، كما أنه تاريخيًّا ينتمي لحزب الدعوة، لكنه لم يعد ضمن صفوفه، أي إنه ليس مرتبطًا تنظيميًّا بزعيم الحزب، نوري المالكي، ولذلك نُظر إليه على أنه مرشح مقنع للجميع بمن فيهم الصدريون، ويمكن أن يكون رجل المرحلة المقبلة.

واجه ترشيح السوداني رفضًا فوريًّا من التيار الصدري، وفي السابع والعشرين من يوليو/تموز ٢٠٢٢، خرج الآلاف من أعضاء التيار في مظاهرات اقتحمت المنطقة الخضراء ودخلت إلى مجلس النواب، قبل أن تنسحب منه بعد عدة ساعات بقرار من الصدر، الذي كتب على تويتر معتبرًا أن ما جرى كان بمنزلة تحذير لـ(الفاسدين)، لكن مع الإصرار على تحديد موعد لجلسة مجلس النواب، عاد أنصار التيار فجر يوم الجلسة، في الثلاثين من يوليو/تموز، ليقتحموا المجلس ويعتصموا فيه هذه المرة، بمطالب أكثر تطرفًا تتضمن القضاء على (الفاسدين) قبل الشروع بأي إصلاحات سياسية.

في اليوم التالي لبدء الاعتصام، نشر الصدر على حسابه في تويتر بيانًا اعتبر فيه أن مظاهرات التيار «فرصة عظيمة لتغيير جذري للنظام السياسي والدستور والانتخابات». وصف الصدر مطلبه بالإصلاح، وقارن خروج الناس من أجله بخروج «الإمام الحسين لطلب الإصلاح في أمته وأمة جده رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم»، بينما اعتبره الإطار التنسيقي (تخطيطًا لانقلاب مشبوه واختطافًا للدولة وإلغاء لشرعيتها وإهانة لمؤسساتها الدستورية وإلغاء للعملية الديمقراطية فيها»، وطالب أنصاره بالخروج للشارع أيضًا، مما هدَّد فعليًّا بمواجهة بين الجمهور الشيعي من كلا الجانبين، قد تتطور بسرعة إلى مواجهات مسلحة.

يبدو أن اتصالات واسعة النطاق قد جرت يوم ٣١ يوليو/تموز سعت لسحب فتيل صراع لا تُعرف نهاياته، وقد خرجت تظاهرات الإطار الموعودة في اليوم التالي فعلاً، لكنها كانت محدودة واستمرت بضع ساعات قبل أن ينسحب المشاركون فيها، وكانت مجرد استعراض قوة بسيط، في مقابل هيمنة التيار الصدري على الشارع، وهي رغم أنها كانت محاولة لتعزيز فكرة أن الإطار التنسيقي له جمهوره الخاص مثل نقيضه النوعي الصدري، إلا أنه كان واضحًا أن جمهوره المستعد للتعاطي مع دعواته محدود، وأن قدرته الحقيقية تتمثل بالميليشيات المسلحة التي ظلت طوال هذه الأزمة متوارية بشكل عام، ونجحت في عدم الاستجابة لإغراءات القوة التي ربما تعتقد أنها تمنحها أفضلية ميدانية في مواجهة الصدريين.

اعتُبر انسحاب مظاهرات الإطار مؤشرًا على بدء نزع فتيل الأزمة، على الأقل في جانبها العسكري، وقد بدأ بعدها طرح مبادرات غير محددة المعالم لإنهاء الصراع والبدء بحوار سياسي بين الجميع، وقد مثَّلت مبادرة تقدم بها رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، محور هذه المبادرات؛ حيث حظيت بتأييد معظم القوى السياسية، ومنها قوى الإطار التنسيقي، لكن الصدر ردَّ على هذه الدعوات في خطابه، مساء الثالث من أغسطس/آب، برفض ضمني، معتبرًا أن الحوارات السابقة لم تفض إلى نتيجة، وطالب بحل البرلمان وبانتخابات مبكرة.

المطالب المتعارضة

من المتوقع أن يستمر وجود الصدريين داخل المنطقة الخضراء فترة من الزمن، وقد تزداد قوة هذه الحشود وتنوعها حتى من خارج التيار الصدري، وتشمل قبائل سُنيَّة، ولن يكون متوقعًا تراجع الصدر عن سقف مطالبه، قبل أن يحصل على تنازلات جوهرية من خصومه النوعيين داخل القوى الشيعية.

المسافة بين الطرفين كبيرة، ولا يمكن توقع ردمها بسهولة، وقد لا تتجاوز الحلول الواقعية حدود تسكين الأزمة، ومنها الاتفاق المبدئي على انتخابات مبكرة، مع إبقاء الوضع الراهن على حاله، لكن مثل هذا الحل سيغرق في تفاصيل خلافية كثيرة من بينها قانون الانتخابات والمفوضية المشرفة عليها، وكل منهما تريد قوى الإطار تغييره بالكامل، في مقابل رفض الصدريين. كما أن هناك استمرار حكومة الكاظمي بتسيير الأمور بصلاحيات يرضاها الصدر ويرفضها الإطار، إلى جانب سلوك المحكمة الاتحادية التي يرى الصدر أنها كانت منحازة سياسيًّا للإطار وبشكل خاص للمالكي، وأنها يجب أن توقف بعض قراراتها المثيرة للجدل، ومنها التفسير الدستوري الخاص بما يسمى (الثلث المعطل) أو (الثلث الضامن) حسب هوية من يستخدمه، وكان هذا التفسير قد منح الإطار التنسيقي فرصة منع تمرير حكومة الأغلبية بزعامة صدرية.

وقياسًا على مواقفه السابقة، يمكن للصدر أن يقبل بوساطات أو بحوار، لكن من غير المتوقع أن يشمل ذلك أية مصالحة شخصية أو سياسية مع رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، لاسيما بعد التسريبات الأخيرة للمالكي التي تضمنت هجومًا لاذعًا على الصدر وتهديدًا بمهاجمته في داخل النجف، كما أنه من غير المتوقع أن يشمل أي حوار تراجعًا من الصدر عن مواقفه الأساسية بحكومة أغلبية بقيادته، في حال المضي بانتخابات مبكرة، لكن في كل الأحوال، يبدو أن الجميع سيكون بحاجة لكسب الوقت، والمراهنة على تراجع حدة الاحتقان مع تقادم الأزمة.

المشكلة في مثل هذا السيناريو، أنه لن يعالج أسباب الأزمة، بل يكتفي بالهروب إلى الأمام، وهو ما يُبقي فرص الانفجار قائمة؛ حيث ما زال خصوم الصدر يخشون رغباته المعلنة، وأبرزها إزالة سلاح الميليشيات، وإنهاء الهيمنة السياسية الشيعية، فضلاً عن تهميش القوى الشيعية التقليدية، وربما إبعاد بعضها أو معظمها تمامًا من المشهد السياسي، كما قال في خطابه الأربعاء، مع فرص حقيقية لإخضاعها للمحاكمة بتهم مختلفة أبرزها الفساد، والأبرز في هذا التهديد هو نوري المالكي.

من هنا يكون عدم الخضوع لإرادة الصدر عند بعض خصومه، هو في جانب منه دفاع وجودي، أكثر من كونه غلبة سياسية، وهذا ما يمكن أن يتسبب بتعطيل الحل أو ربما منعه تمامًا، وحينها قد تعود الأمور إلى دائرة التهديد بنشوب الصراع من جديد، وربما لن يكون مناص من ذلك، لاسيما أن كل طرف سيحاول اللعب بقواعده وحسب قدراته، وخصوم الصدر يعرفون أن لعبة الشارع لن تخدمهم، وهم قد يتصورون أن القوة المسلحة التي يمتلكونها تمنحهم فرص غلبة ميدانية يمكن أن تحسم المشكلة، لكنها بالطبع ستكون مغامرة معقدة، وقد تنقلب على أصحابها، فضلاً عن أنها ستفتح جرحًا في الوسط الشيعي لن يندمل قبل زمن طويل.

*لقاء مكي:باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات، وأستاذ دكتور في الإعلام والدعاية من جامعة بغداد

محمد عبد الجبار الشبوط:

نحـو نظـام منصـف للشـراكة

في دراستنا وتحليلنا للمشكلات التي يواجهها المجتمع العراقي، وبالتالي تحديد الموقف منها، وتاليا العمل على حلها، نحتاج الى توفير وعي عميق بمفهوم المجتمع وحقيقته.

ومع ان علماء الاجتماع تحدثوا كثيرا عن تعريف المجتمع، الا انني وجدت افضل من كتب عن ذلك هو الفيلسوف الامريكي جون راولز الذي سوف استعيد بعض افكاره الواردة في كتابه الشهير «نظرية في العدالة».

المجتمع في حقيقته هو مجموعة من الاشخاص الاحرار المتساوين العقلاء الذين تجمعهم على بقعة محددة من الارض شبكة علاقات ضرورية للشراكة الخاضعة لشروط عادلة ومنصفة تستهدف تحقيق الخير لجميع المشاركين. وينبثق عن هذا قواعد معينة يتعين على الجميع الالتزام بها من اجل ادامة هذه العلاقات.

وقد لاحظتُ ان كل الشرائع السماوية وكذلك الوضعية تعمل من اجل ارساء هذه القواعد وتثبيتها وحمل الافـراد على التقيد بها للحفاظ على مصالح الجميع بصورة منصفة وعادلة. وفي مقدمة ما تسعى اليه هذه القواعد حل الخلافات والنزاعات بين الافراد، بالعدل والانصاف، وهـذا امر متوقع في المجتمع البشري.

وقد لاحظتُ ايضا ان القران الكريم قد اولى هذه المسألة اهتماما كبيرا يكون من المفيد بالنسبة لمجتمع المسلمين الاهتداء بها ومراعاتها، دون ان

> اصيب المجتمع العراقي منذ زمن طويل بخلل حاد في هذه القواعد الملزمة للسلوك

ننسى بطبيعة الحال الخبرة البشرية المتراكمة في هذا المجال ايضا.

اصيب المجتمع العراقي منذ زمن طويل بخلل حاد في هذه القواعد الملزمة للسلوك. وربما امكننا العودة بتاريخ وقوع هذا الخلل الى وقت حوالي فترة سقوط بغداد تحت الاحتلال المغولي في عام ١٢٥٨، قبلها وبعدها. ويمكن تحديد وقت اقرب لحصول هذا الخلل في الفترة التي تلت سيطرة الدولة العثمانية على العراق في فترتها الثانية اعتبارا من سنة ١٦٣٨ وما بعدها.

ففي ذلك الوقت لم تكن الدولة العثمانية ذاتها بمنجى من هذا الخلل. فقد كانت هي نفسها تعاني من الخلل الحاد في شبكك العلاقات التي تنتظم المجتمع. فلم يكن من المتوقع ان يكون دور السلطة العثمانية اصلاحيا في هذا المجال.

وحينما ندرس الخطوات الاصلاحية التي قام بها بعض الولاة العثمانيين نجدها ابعد ما تكون عن اصلاح او تحسين شروط العلاقات الاجتماعية. ولم تكن العهود التي تلت فترة تكون الدولة العراقية الحالية بعد الحرب العالمية الاولى وسقوط الدولة العثمانية بافضل حالات، فقد تراكمت مضاعفات هذا الخلل، بسبب ما صاحبه من فساد وجهل وفقر وغير ذلك الامر الذي ابعد المجتمع العراقي عن التعريف الذي ذكرته قبل قليل، وتخلخلت قواعد الحرية والمساواة والعقلانية كثيرا، ولم يعد سلوك الافراد مطابقا لشروطها.

وظهرت نزعات في المنظومات الفرعية للمجتمع العراقي وفي مقدمتها الاحزاب والقوى المجتمعية المختلفة لا تحترم الشروط الثلاثة للشراكة الاجتماعية المنصفة والعادلة واقصد بها الحرية والمساواة والعقلانية، واجـازت هذه المنظومات لنفسها حق الوصاية على الاخرين وفرض الخيارات السياسية او الاقتصادية او العقائدية عليها.

وكل هذا يحوّل الى الاختلاف بين البشر من كونه سببا الى التعارف بينهم، كما يشير القران الكريم، الى سبب للخصومة والاحتراب والقطيعة والتصفية المتبادلة. وهذا ما شهده المجتمع العراقي، ويشهده، على الاقل منذ عام ١٩٥٨ الى اليوم، بصيغ مختلفة واساليب شتى.

ان اصلاح احوال العراق لا يتحقق بالشعارات العامة التي يجري اطلاقها فيما يخص النظام السياسي او شكل الحكومة او ما شابه، وانما يتم من خلال اعادة تشكيل العلاقات البينية بين الناس جميعا كونهم احرارا ومتساوين وعقلاء يتعين عليهم التعاون من اجل تحقيق الخير العام لهم جميعا، وعلى اساس نظام منصف وعادل للشراكة في الثروة والسلطة والارض.

عبد المنعم الأعسم

إيران والعراق.. محاولة للنظر

قليل من الكتابات والتعليقات (المحلية) تتناول العلاقات بين العراق وايران في تعقيداتها وتداخلاتها، بعيدا عن النظرة الفئوية، الطائفية، أو عن القراءة المحمولة على محبة موصولة بوشائج المذهب، أو (بالعكس) تضمر، لدى آخرين، مظنات الكراهية الطائفية والاثنية، أو (ايضا) ما له علاقة بالعقيدة السياسية (العلمانية) ولوازمها ذات الصلة بالتعبئة والدعاية والتحريض.. الخ.

وفي الغالب نتابع (آراء) مناهضين لسياسة ومواقف الجارة التاريخية، فتبدو طهران (حسبهم) المصدر الرئيس لمشاكل وأزمات العراق: فهي تحتل اراضيه، وتدير سياساته، وتخضِع زعماءه الشيعة، وتخيف اتباع المذاهب والمكونات، وتجيّش الجماعات الموالية المنفلتة، ولا يبخل (هذا الفريق) بصفةٍ شريرةٍ إلا ورمى بها ايران وقياداتها، اما المدافعون عن طهران فانهم يذهبون في الرد مذهب الملدوغ من موضع كرامته، فايران الثورة (كما يقولون) هي التي اعانت العراقيين على نظام الدكتاتورية وقدمت المساعدات، العسكرية والامنية والاقتصادية الباذخة لهم بعد ٢٠٠٣ واعانتهم على مواجهة العصابات الارهابية من القاعدة، ثم داعش، وقدمت للحكومات العراقية المتعاقبة المشورة والدعم، وللشعب المحبة والاحتضان، ولولاها (هكذا يؤكدون) لأصبح العراق ولاية تابعة للدول المجاورة، ولأُخذ العراقيون سبايا لـ"الامويين" الجدد.

والحال، فان الحديث العقلاني، ذي الصلة بالحقائق الموضوعية عن هذه العلاقة، والقاء الضوء على اهميتها وضروراتها، ثم التحذير من المبالغة

نتائج خطيرة ومدمرة للصراع الايراني الامريكي على الارض العراقية

بتلك الاهمية، لا يعبأ به احد، ولا ينال (الرأي الواقعي) ترحيبا من المحافل المحلية السياسية التي تدخل (عادة) في سباق التبييض والتسويد، كما لا يحظى هذا الرأي باهتمام الكثير من الشاشات الملونة التي تعمل على تزييت ضجيجها من لعبة "الاتجاه المعاكس" السمجة بين الاصوات المتحيزة والمعادية.

ثم صارت مذمومة وخارج الصدد تلك المقاربات التي تُعنى بتمييز مشكلات العراق التي يتحمل الايرانيون المسؤولية عنها، عن غيرها من المشكلات التي يعود الكثير منها الى مسؤولية الاطراف الدولية والاقليمية الاخرى (وبخاصة الامريكان) على الرغم من ان تلك المقاربات هي الاكثر تماسا بمصلحة العراق كدولة تحتاج الى فروض الضبط لهذه العلاقات باحكام الجيرة، والمنفعة المتبادلة، وحسن الجوار، وعدم التدخل او الانحياز الى طرف من الاطراف المحلية المتخاصمة.

ومن الزاوية الموضوعية لقراءة مشهد العلاقات بين العراق وايران ينبغي التذكير بالنتائج الخطيرة والمدمرة للصراع الايراني الامريكي على الارض العراقية إذْ يأخذ طابع انتهاك السيادة وجعل العراق طاولة للصفقات، فتتداخل الشراسة بالمرونة.. المواجهات بالتعايش.. التهديد بالوعيد.. التوتر بالتهدئة.. التأليب بالغزل.. الاستفراد بالمشيئات مقابل تفاهمات غير معلنة.. ثم التأثر والتأثير في ملفات غير عراقية، فيما تتوزع جماعات سياسية عراقية وجمهورها (وهذه الكارثة) على القطبين المتصارعين في حميّة اقل ما يقال فيها انها تمرغ روح الوطنية العراقية بالوحل.

ومن نفس الزاوية يبدو ان طرفي "الولاء" لواشنطن وطهران، من العراقيين لن يخسرا شيئا في نهاية الامر، فأولهما يأخذ امتيازات الدنيا، وثانيهما يسأثر بالآخرة.. اما نحن (اولاد الخايبة) فخسرنا ونخسر الدنيا والآخرة.

استدراك:

"حفظ المسافة في العلاقات مثل حفظ المسافة بين العربات أثناء السير، فهي الوقاية الضرورية من المصادمات المُهلكة".

مصطفى محمود

*الحوار المتمدن

المحامي المستشار عمر عبدالرحمن علي:

قرار المحكمة الاتحادية العليا وقانون النفط والغاز في اقليم كوردستان

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها المرقم (٥٩/ اتحادية/٢٠١٢) وموحدتها (١١٠/اتحادية/٢٠١٩) بألغاء قانون النفط والغاز المرقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ بحجة مخالفتها لاحكام المواد ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ،١٢١، ١٣٠ دستور، وفقا لاحكام قانون المرافعات المدنية الدعوى تحدد بعريضتها، ان المدعي- إضافة لوظيفته طلب في استدعاء دعواه تطبيق قانون النفط والغاز المرقم (١٠١ لسنة ١٩٧٦) بينما ان المحكمة المحترمة قد قررت بالغاء القانون المرقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ دون ملاحظة احكام دستور العراق النافذ والمواد الخاصة بمنح حكومة أقليم كوردستان بالصلاحيات والاختصاصات الواردة فيها والتي من حقها ممارسة تلك الصلاحيات، هذا رغم صلاحيات مشتركة واحيانا صلاحيات واختاصات محصورة بالاقليم على الانفراد او على الترجيح، بملاحظة المادة ١٤٤ من الدستور يعد هذا الدستور نافذا بعد موافقة الشعب عليه ونشره في الجريدة اليومية بعدد ٤٠١٢ في ٢٠٠٥/١٢/٢٨ بمعنى ان كل ما نص عليه الدستور سواء ما يتعلق بصلاحيات واختاصات الاتحاد او الاقاليم والمحافظات نافذا منذ ٢٠٠٥/١٢/٢٨ هذه الجهة غير خافية على هذه الرئاسة لكي تستند في اصدار قراراها على المواد الدستورية.

١- اعتمدت المحكمة الاتحادية المحترمة عند اصدار قرارها على احكام المادة ١١٠ من الدستور الخاصة بالاختصاصات الحصرية بأعتقادها ان مسألة قانون النفط والغاز وكل ما يتعلق بثروة النفط والغاز تقع تحت طائلة أحكام هذه المادة الا وان هذا الاتجاه في غير محلها لان كل ما يتعلق بثروة النفط والغاز ضمن الاختصاصات الحصرية تطبيقا لاحكام المادة ١١٠ دستور ماهي الا ذكر كلمة رسم السياسة الاقتصادية والتجارية واحيانا ورود عبارة تنظيم- دون ذكر النفط والغاز من ضمن تلك الاختصاصات وان هذه المحكمة لم ولن تلاحظ احكام المادة ١١٤ دستور والتي

تنص بالاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقليم والمذكور فيها برسم هذه السياسات، حيث ان عبارة رسم السياسات في هذه المادة الدستورية مخالفا لعبارة رسم السياسات في المادة ١١٠، من جهة اخرى ان احكام المواد ١١٢ و ١١٥ من الدستور تنصان وبصراحة ان الاولوية لقوانين الاقليم عدا ما يتعلق بالاختصاصات الحصرية والتي لايشمل الحقول المستقبلية.

ان ما ورد في المادة ١١٥ دستور، كل مالم يرد ذكره في المادة ١١٠ ضمن الاختصاصات الحصرية تبقى ضمن الصلاحيات والاختصاصات القانونية والدستورية للاقليم، عليه فان السيادة في هذه الحالة محصورة بالاقليم تطبيقا لاحكام المواد ١١٤ و١١٥ و ١٢١ .

٢- اما فيما يتعلق بالمادة ١١٢ التي اعتمدت عليها المحكمة الاتحادية وعلى اساس تقوم الحكومة الاتحادية بأدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية من حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، هذه المادة تعني في طياتها وبأبسط تفسير لمنطوقها، ان الحقول الحالية يعني الحقول المنتجة قبل كتابة الدستور بتأريخ ٢٠٠٥/٨/١٥، لذلك فأن تأريخ دخول الدستور حيز التنفيذ كان في عام ٢٠٠٦، عليه فأن تحديد، ما اذا كان الحقل حالي او مستقبلي تحدده تأريخ دخول الدستور حيز التنفيذ، علما ولايوجد بهذا التأريخ الحقول المنتجة في الاقليم، لذلك لامجال لتنظيم احكام المادة ١١٢/اولا.

تبقى للحكومة الاتحادية إدارة الحقول المنتجة مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة بتأريخ ٢٠٠٥/٨/١٥ وبعكسه، ووفقا للقانون فان المساحات أو المناطق التي تجري فيها عمليات الاستكشاف او التنقيب بعد تأريخ ٢٠٠٥/٨/١٥ لاتدخل ولاتحصى ضمن الحقول الحالية اي المنتجة، وانما يعتبره الدستور مساحات من الاراضي، لان المادة ١١٢ دستور فصلت اعتبار الحقول غير المنتجة ضمن احكامها، وتؤول آمر ادارة تلك الحقول بالاقاليم حصرا وعلى الانفراد لان الدستور قد دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٦ ولحد هذا التأريخ لم ولن يوجد الحقول المنتجة في الاقليم.

عليه لامجال لتطبيق مايسمى بالادارة المشتركة وعليه واستنادا لاحكام المادة ١٤١ دستور فأن كل ما يتعلق بالعقود والقرارات والمعاهدات الجارية في الاقليم سارية ونافذة بموجب الدستور.

- المادة ١١١ من الدستور، النفط والغاز ملك الشعب العراقي هذه المادة محكومة بأحكام المادة ١١٢ الخاصة بأعادة توزيع عائدات النفط والغاز وتسري احكامه وفقا للدستور على الحقول المستخرجة حاليا اي الحقول المنتجة بتأريخ صياغة الدستور وتأريخ نفاذه، وبالنظر لغياب الاتفاقيات حول السياسات الاستراتيجية فأن حكومة الاقليم مخولة بأدارة الموارد النفطية والغازية للاقليم، تبقى ادارة وصلاحية حكومة الاقليم في ابرام العقود والاتفاقيات حرة وغير مقيدة تطبيقا لاحكام المادة ١١٢ من الدستور، حيث ان احكام قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ مطابقا وموافقا للدستور،

> **"كل ما يتعلق بالعقود والقرارات والمعاهدات الجارية في الاقليم سارية ونافذة بموجب الدستور"**

وكان من الاصح والعدالة على المحكمة الاتحادية ملاحظة احكام الدستور النابع من ارادة الشعب العراقي بكل اطيافه وأعتبار الدستور القانون الاسمى والاعلى، ووفقا لاحكام المادة ١٤٤ يعد هذا الدستور نافذا بعد موافقة الشعب عليه بالاستفتاء العام ونشره في الجريدة الرسمية وتشكيل الحكومة بموجبه، مما يعني لاتبقى المجال لتطبيق اي قانون او قرار يعارض هذا الدستور علما بأن المحكمة الاتحادية اعتمدت في اصدار قرارها على قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٦ دون ملاحظة ان دستور ٢٠٠٥ اعلى واسمى من كل القوانين والاولوية للتطبيق هي احكام الدستور لانها ارادة

الشعب، رغم كل ذلك وعدم الاخذ بمواد الدستور، الا وان هذه المحكمة قد تطرقت في قرارها الى مسألة لم يذكرها المدعى في دعواه حيث ان الدعوى تحدد بعريضتها، مما يستدل من ذلك ابداء رأي وزيادة الطلب واثارة مشاعر موظفي الاقليم رغم ان تأخير دفع الرواتب في الاقليم سببها الرئيسي تقصير وامتناع الحكومة الاتحادية بصرف مستحقات الاقليم، عليه فأن أية زيادة في الطلب عن عريضة الدعوى رغم عدم ذكرها في عريضة الدعوى وقد اضيف الى القرار من لدن هذه المحكمة، مخالف لاحكام قانون المرافعات المدنية، مع كل ماتم ذكره في الدستور بخصوص صلاحيات والاختصاصات سواء للحكومة الاتحادية او حكومة الاقليم على الانفرد و الاختصاصات والصلاحيات المشتركة بين الحكومتين، لذا وتحقيقا للعدالة ووفقا للاهداف التي تم من اجلها انشاء هذه المحكمة بأعتبارها الاعلى في الهرم السلطة القضائية في جمهورية العراقية الاتحادي، فقد راعي المشرع الدستوري بأن هذه المحكمة هيئاة قضائية مستقلة والزمها بممارسة اختصاصات محددة الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة وتفسير النصوص الدستورية والنظر بالطعون التمييزية في قرارات القضاء الاداري.

عليه فأن دور المحكمة الاتحادية في الرقابة القضائية ينبغي انه وفي النهاية توافق القوانين العادية والدستور للفكرة القانونية هذه الفكرة تتجسد في دراسة احكام المواد ١٤١ و ١٢١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٥ وللوصول الى الهدف المرجو من الرقابة القضائية كان ولابد اناطة هذه الرقابة على دستورية القوانين، بقضاء دستوري متخصص، كما ذكرته في المقدمة بأن الحقول الحالية اي المنتجة بتأريخ نفاذ الدستور وفقا لاحكام المادة ١١٢ تكون ادارتها مع الحكومة الاتحادية بشرط و على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، حيث ان المادة ١١٢ من الدستور تعطى حق القيام بأدارة النفط والغاز المستخرج في الحقول الحالية للحكومة الاتحادية بالاشتراك مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، كما واضافة على ذلك فأن هذا الحق مقيد وقيد بشرط التوزيع المنصف للعائدات حسب التوزيع السكاني لعموم البلاد، وبسبب وجود خلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ينبغي تطبيق احكام المادة ١١٥ الا وهي الاولوية لقانون الاقليم في هذه الحالة، اما فيما يخص الحقول غير المنتجة او الحقول المستقبلية ليس للحكومة الاتحادية اية حقوق عليها وفقا لاحكام المادة ١١٢ من الدستور وتبقى احترام السياسات الاستراتيجية المرسومة بين الحكومة الاتحادية مع حكومة اقليم كوردستان.

> **وكان من الاصح والعدالة على المحكمة الاتحادية ملاحظة احكام الدستور**

لذلك احتراما وتقديرا للسمو وعلوية احكام الدستور على جميع القوانين ومكانة البارزة في تخطيط وتنظيم الدولة وعلاقة وحقوق الافراد مع السلطة، لابد لهذه المحكمة الموقرة وكسابقتها القضائية وتعديل قراراتها لانسجامها مع الدستور و حسنا فعل هذه المحكمة في قراراها ٤٣/ اتحادية/٢٠٢١ بالعدول عن قرارها السابق بعدد ٤٥/اتحادية/٢٠٢٠ والتي اصبحت سابقة قضائية والتي حظيت بحجية الاحكام تطبيقا للمواد ١٠٥ و ١٠٦ من قانون الاثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ العدول عن قرارها ١٥٩/ اتحادية/ ٢٠١٢ وموحدتها ١١٠/ اتحادية/ ٢٠١٩ لان قانون النفط والغاز لاقليم كوردستان المرقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ لايناقض الاحكام الموضوعية والشكلية للدستور النافذ وموافقة مع المواد الخاصة باختصاصات اقليم كوردستان.

*محام وعضو البرلمان السابق

رستم محمود:

القومية التركية.. من إنكار الكرد إلى محق بيئتهم

على حياء تحاول وسائل الإعلام التركية نقل الأخبار عن «المجزرة البيئية» التي تُمارس في «ولاية شرناخ» الجبلية، جنوب شرق البلاد، ذات الأغلبية السكانية الكردية المطلقة. حيث أدت عمليات تقطيع أشجار الغابات في تلك الجغرافيا، خلال الشهور الستة الأخيرة فحسب، إلى القضاء على أكثر من ٧ بالمئة من الغطاء الشجري للولاية.

في محاولتهم لمقاربة هذه الكارثة، فإن الصحفيين والكتاب وقادة الرأي والناشطون البيئيون الأتراك، يحاولون قول أشياء تتعلق بالبيئة والاقتصاد وما شابه، لكنهم يتلعثمون تماماً في قول شيء صريح عن: أنه سلوك يشبه ما كانت تفعله أنظمة الاستعمار الأكثر تخلفاً تجاه الجغرافيات والسكان المُحتلين، الذين كانوا دون أية قيمة ومعنى واعتبار، وممن كان يمكن التجاوز والقضاء على مختلف أشكال حقوقهم، بالذات لو كان ذلك يدخل في خدمة تأبيد الهيمنة المطلقة لهذه الدولة على هؤلاء الخاضعين. كل ذلك، مع وجود فضاء عمومي من القومية الفوقية، الممزوجة بكل عوامل الذكورة

العنيفة.

يستنكفون عن قول هذه الأشياء، حتى لا يعترفوا بحقيقة وجود شعبين في هذه الدولة، أو دولة قاهرة وجماعة أهلية مسحوقة الحقوق، على الأقل. هذه الثنائية الحاضرة والمؤسِسة لوعي الدولة التركية وسلوكها، منذ قرن وحتى الآن. وإلا، ما معنى أن تُقطع الأشجار وتدمر الغابات في هذه المنطقة من البلاد بالذات، وهي الأفقر على الإطلاق بالثروة الشجرية على مستوى البلاد، إذ لا تزيد نسبة مجموعة مساحات الغابات في المناطق ذات الأغلبية الكردية في تركيا عن ١٠ بالمئة من مجموع مساحة غابات تركيا، رغماً أن مساحة المناطق الكردية تزيد عن ٢٥ بالمئة من مساحة تركيا.

ثمة جلافة وجدانية وسلوكية في كل ذلك، مصدرها عدم اعتبار عميق لأية قيمة لأناس المكان وحقهم الطبيعي في العيش ببيئة وجغرافيا ذات قيمة جمالية وحياتية وصحية، جلافة متأتية من نزعة قومية صلبة وعدوانية، مركبة مع قدرة واستعداد دائم لتنفيذ مخططات الهندسة السكانية والجغرافية والبيئية، وفقط في سبيل تحقيق ما تكتنزه وتعمل عليه الدولة في باطن وعيها، ألا وهو إلغاء الوجود الكردي وشراكته في هذه الجغرافية والدولة.

لا يتعلق الأمر فحسب بعشرات الآلاف من الأشجار المقطوعة في ولاية شرناخ يومياً، والتي تُنقل على مرأى السكان المحليين، الذين يتخيلونها وكأنها جثث ذويهم الآتية من المقاصل، بل يمتد لأن يكون سلوكاً تنفيذياً وعقيدة سياسية تقليدية لقادة وأشخاص ومؤسسات الكيان التركي تجاه الكرد، داخل تركيا وفي كامل البلدان والجغرافيات المحيطة.

منذ نصف قرن وحتى الآن، وبالرغم كل النداءات والتوسلات، لم تتوانَ الدولة التركية عن تدمير أربعة آلاف قرية كردية في عموم البلاد، بدعوى تأييد سكانها لمقاتلي حزب العمال الكردستاني. الملايين من سكان هذه القرى هجرتهم إلى مدنها الداخلية المتروبولية، ليتحولوا إلى مجرد عمالة رخيصة في مصانع وشركات طبقة الأغنياء الأتراك الجدد، الذين صعدوا في ظلال قادة الانقلابات العسكرية، وكانوا شركاء لهم. فيما اندثرت قراهم وأعمالهم والبيئة الصاخبة بالحياة، حيث كانوا. هذه الحقيقة المُرة التي اعترفت بها الدولة التركية نفسها عام ٢٠٠٩، عبر تقرير شهير، وقررت دفعت تعويضات مالية رمزية لهؤلاء السكان، لم تكفيهم كأجرة طريق، ليعودوا ويشاهدوا أطلال بيئتهم وبيوتهم التي دُمرت.

> **"أنه سلوك يشبه ما كانت تفعله أنظمة الاستعمار الأكثر تخلفا"**

لكن الدولة التي أصدرت ذلك التقرير، والتي كانت في ذروة «انفتاحها على المسألة الكردية» وقتئذ، كانت في ذلك الوقت بالضبط مُصرة تماماً على تنفيذ مشروع «سد إليسو» في قلب المناطق الكردية، دون أي اعتبار لمئات القرى وملايين الأشجار التي تم جرفها، ومعها الآثار التاريخية الأكثر أصالة في منطقة «حصن كيفا»، التي كانت الشاهد الأبرز على حقيقة الوجود التاريخي الكردي في هذه الجغرافيا.

يمكن سرد أمثلة لا تحصى عن ارتكابات من مثل ذلك، مثلاً عن التقرير الذي نشرته منظمة «PAX» للسلام ومراقبة النزاعات، والذي قالت فيه إن عمليات الجيش التركي في إقليم كردستان العراق قد أدت لإحراق ١٠٠ ألف دونم من الغابات، هي المناطق الأكثر ثراء بالتنوع البيئي والحياة البرية والأنواع الفريدة من الحيوانات على مستوى العالم. أو عن التقارير الدورية حول العمليات المنظمة لقطع أشجار الزيتون في منطقة عفرين الكردية/السورية المحتلة من تركيا، ومثلها مئات

النماذج المماثلة.

مجموع ذلك هو القومية الذكورية، التي لا تملك أي رادع لأن تُجفف البحيرة وتخنق السمكة. دون أية روادع سياسية أو قضائية تستهدف المحاسبة، وطبعاً دون أية هواجس وجدانية وأخلاقية، فالاستباحة والتحطيم يجريان براحة تامة، داخلية وخارجية.

يحدث ذلك بيسر بالغ، لتراكب عاملين شديدي التأثير، ما كانت هذه الفظائع أن تُنفذ لولاهما.

فمن جهة ثمة استسلام تام من قِبل المجتمع التركي لصالح نزعة الدولة وسلوكها ونوعية علاقتها مع سكانها الكرد. فالسيرة الطويلة والقاسية للتربية القومية، في المدارس والجامعات والجيش ومؤسسات الحكم والداعية، خلقت نوعاً من النموذج العقلي والسلوكي العمومي «الباراديم»، الذي يتبناه المجتمع التركي بأغلبية مطلقة، تجاه مواطنيهم الكرد، كعدو جذري ومستباح.

هذا النوع من الإدراك الذي عملت عليه الدولة التركية وعمقته في باطن وعي القواعد الاجتماعية، ومعها تقريباً كل النخب الثقافية والفكرية والسياسية في البلاد، أزاح عن كاهل الدولة عائقاً أولياً ودائماً، حسب النماذج العالمية الأخرى، حينما تعترض المجتمعات على سلوكيات دولها وحكوماتها التي بهذا المستوى من الفداحة.

وتالياً، صار ذوو القرار قادرين على خلق أنواع من التماهي بين القوى السياسية الكردية والمجتمع الكردي في البلاد، وبين هذه الأخيرة والبيئة الجغرافية والمناخية للمناطق الكردية، وتالياً خلق واجتراح أنواع من الاستباحة والاستئصال تمتد على كامل الطيف، وبصمت تام من المجتمع، على الأقل، وبتشجيع منه في مرات لا تُحصى.

العامل الآخر كامن في نوعية علاقة الدولة التركية مع القوى الإقليمية والدولية. فبالضبط كما يسمح لتركيا بارتكاب مختلف أنواع الجرائم بحق الكرد، بما في ذلك قصف المدنيين بالطائرة المسيرة خارج حدودها، أو استخدام الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً في مواجهة المقاتلين الكرد، فأن البيئة المناخية الكردية متاحة بنفس المستوى.

فالقوى السياسية والشخصيات والمنظمات الدولية الأكثر حماسة و«نضالاً» في القضايا البيئية تشبه نظيرتها اليسارية والديمقراطية التي كانت طوال عقود كثيرة مضت.

تفعل هذه الجماعات والقوى البيئية مثلما كانت تفعل قوى ودول اليسار الشيوعي العالمية من قبل، تزيد في الحديث عن حقوق الشعوب وثورة المعذبين، بينما تقيم أفضل العلاقات وتبيع أقسى الأسلحة لتركيا، التي كان كردها يخوضون كفاحاً مستميتاً لعقود، وفقط في سبيل نيل الاعتراف. وأيضاً مثلما تفعل الدول الديمقراطية في أحاديثها الشعرية عن الحريات وحقوق الإنسان، بينما لا تستنكف عن بيع آخر تقنيات القتل العام للجيش التركي.

> **لم تتوان الدولة التركية عن تدمير أربعة آلاف قرية كردية في عموم البلاد**

تفعل هكذا أنواع من القومية المطلقة وبالغة الذكورة شيئاً مضاداً للطبيعة جوهرياً، حينما تنكر الأصل والجذر الواحد للبشر، وتنفي تلك الصلة الحميمية بين البشر وأمهم الطبيعة، لذلك تنتقم الطبيعة مع هكذا أنواع من القومية، وحيث أن مختلف الأخبار على مستوى العالم، متخمة بانتقامات هذه الطبيعة.

*موقع فضائية «الحرة»الامريكية

سانجار:مصممون حيال ديمقراطية تركيا وقريبا سنعلن عن التحالف الديمقراطي

ANF :

صرح الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) مدحت سانجار خلال زيارته للأحزاب الكردية في آمد بأنهم سيعلنون عن التحالف الديمقراطي في الخامس والعشرين من شهر آب الجاري للرأي العام.

بعد التجمع في مدينة آمد الكردستانية يوم السبت، التقى الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) مدحت سانجار يوم الأحد كل من حزب الأقاليم الديمقراطي (DBP) والحزب الديمقراطي الكردستاني ـ تركيا (KDP-T) وحزب الانسان والحرية(PÎA) والحزب الشيوعي الكردستاني(KKP) وحزب الحرية والجمعية الثورية الديمقراطية الكردية(DDKD).

حيث تم استقبال سانجار في مركز حزب الأقاليم الديمقراطي (DBP) من قبل صالح آيدنيز الرئيسة المشتركة للحزب، وقد نوهت آيدنيز إلى تجمع يوم السبت وقالت» بالرغم من كل شيء وجميع الهجمات وقضايا الاعتقالات، أظهر الشعب مرةً أخرى أن ورغم كل الظروف، فإنه يقف مع حزب الشعوب الديمقراطي، وأعلنت أن الحزب هو أمل الشعوب والمرأة والشبيبة وقالت:» هذا الأمل سيستمر».

وبعد ان نوه سانجار إلى اللقاءات مع الأحزاب في التحالف الكردي، أوضح أنهم يطالبون بجمهورية ديمقراطية في تركيا، وقال:» نصعد من تصميمنا حيال الجمهورية الديمقراطية، وعلى الرغم من الصعوبات في ساحة المحطة، أظهر شعبنا مرةً أخرى هذا التصميم، الرسالة واضحة « نحن نتبنى إرادتنا وسوف نتبناها أيضاً».

نحن مجبرون على إيقاف سياسات الحرب هذه

وتابع سانجار:» التحالف الموسع يتم عبر نضال مشترك، هناك عدة أعمدة لهذا النضال وهي التحالف الديمقراطي:

أولاً،

هي القسم المؤلف من ستة أحزاب يسارية واشتراكية،

وثانياً:

عملنا مع المجموعات الدينية والذي لا زال مستمراً، ونقوم بنفس العمل مع الحركة العمالية وحركة المرأة والحركة البيئية، فلو استطعنا أن نجمع بين جميع هذه القوى، فإنه مهما كانت الظروف صعبة، فسوف نؤسس طريقاً نحو الجمهورية الديمقراطية».

المحطة الثانية كان الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ تركيا، حيث تم استقبال مدحت سانجار من قبل الأمين العام للحزب الديمقراطي محمد أمين قرداش في مبنى رئاسة الحزب في مدينة آمد.

وأشار سانجار إلى الضغوطات والقمع:» الهدف من هذه الهجمات هو النيل من إرادة الشعب الكردي والتي هي القوة الكبرى والفعالية في النضال من أجل الديمقراطية في تركيا، وفي مواجهة هذه الهجمات وهذا الحصار، اتخذنا «التحالف الديمقراطي» كهدف أساسي لنا.

وأوضح الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) مدحت سانجار أنهم مجبرون على إيقاف سياسات الحرب هذه وقال» الوقوف ضد الحرب، هي إحدى أساسياتنا في سياستنا الديمقراطي والعيش المشترك والمساواة، ونحن على ثقة بأننا نستطيع القيام بذلك مع ممثلو الشعوب الأخرى التي تأثرت بالحرب.

سيتم الإعلان عن التحالف الديمقراطي في الخامس والعشرين من آب الجاري

وتابع سانجار بأنهم سيعلنون عن التحالف الديمقراطي الذي طالما تحدثوا عنه في الخامس والعشرين من شهر آب الجاري للرأي العام، وقال:» لقد قمنا بعمل مشترك مع الأحزاب الكردية عام ٢٠١٨ وقد ظهر هذا العمل في الانتخابات المحلية ٢٠١٩، نعمل في إطار التحالف الديمقراطي على بناء اتفاقات وتحالفات مختلفة وسنعلن اتفاقنا المشترك مع أحزاب اليسار الاشتراكي، التي نحددها كجدول من ٧ أعضاء للرأي العام في ٢٥ آب، مع الجماعات الدينية، وخاصة مع المؤسسات العلوية، نحن نعمل من أجل نفس الهدف، وهم يحاولون أيضاً توسيع هذا التحالف مع الحركات العمالية، والحركات النسائية والحركات البيئية والحركات الشبابية، من أجل النضال المشترك للتحالف الديمقراطي، فإن الأساس الكردي لهذا التحالف مهم على المستوى الحياتي، ولا سيما أنه من الضرورة الملحة أن نجتمع في كردستان حول برنامج مشترك، حول هدف مشترك.

زيارة سانجار للأحزاب الكردية لا زالت مستمرة.

أي مستقبل بانتظار تركيا في ظل أردوغان

منذ مدة، نشرت مجلة بوليتيكو، إحدى أبرز المجلات الأمريكية، مقالاً عن تركيا.المقال كان عن ميزان القوى في البلاد. كان الافتراض هو أن مخطط القوة في تركيا يتكون من ثلاثة عناصر. أولاً، كان هناك الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية كقوى فاعلة في السياسة الداخلية، والقوة الثانية كانت النخبة العسكرية والثالث هو جماعة غولن وبحسب تنبؤات المجلة، فإن أيًا من هذه القوى سيحدد مستقبل تركيا.

أثناء نشر مثل هذا المقال، ربما حددت مجلة بوليتيكو القوى كأصدقاء وأعـداء، كما هو الحال مع النهج العام للولايات المتحدة.

إنها حقيقة غير معروفة أنه بعد الحرب العالمية الثانية، ربطت الولايات المتحدة معظم الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وإيطاليا وغيرها، بنفسها من خلال الوصاية العسكرية باستخدام مفهوم الناتو. على الرغم من أن تركيا لم تكن في الجانب المهزوم من الحرب، إلا أنها كانت مرتبطة بالولايات المتحدة من خلال الوصاية العسكرية عن طريق الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠.

هذه الوصاية جددت نفسها من خلال انقلابات جديدة في كل فترة ضعفت فيها.

في عام ١٩٩٧، أجبر إعلان ٢٨ فبراير، المعروف على نطاق واسع باسم «انقلاب ما بعد الحداثة»، الحكومة على الاستقالة.

في غضون ١٠ سنوات، خاصت حكومة حزب العدالة والتنمية وزعيمها أردوغـان صراعا متسعبا مع القوتين الاخريين، الجيش من خلال القيام بأكبر عملية تطهير في التاريخ التركي وملاحقة حركة غولن وجميع الجماعات المعارضة.

تكاد تكون تركيا قد استنفدت قوتها بالانشغال بهذه الصراعات والتسبب في انقسامات مجتمعية خطيرة وتكون مجتمع بكامله من المتضررين من إجـراءات اردوغـان الظالمة والتعسفية بحق المعارضين مما انعكس على مئات الألوف من عائلاتهم واقاربهم.

في نهاية المطاف، لم تعد تركيا قوية مرة أخرى فحسب، بل أصبحت أيضًا مدركة تمامًا لمواطن الضعف في قوتها.

لذلك، تحققت نبوءة مجلة بوليتيكو واخفق أردوغان في

اخراج تركيا من دائرة الصراعات الداخلية والإقليمية فهو يخوض منذ سنوات حروبا هامشية أولها الحرب طويلة الأمد ضد حزب العمال الكردستاني وسائر التيارات السياسية الكردية المعارضة ويرسل جيشه الى سوريا والعراق ومرتزقته الى ليبيا، هذا هو واقع تركيا اليوم.

أصبح مستوى تخبط حكومة حزب العدالة والتنمية في السياسة الداخلية واضحًا في السنوات العشر الأولى حيث حدث الصراع بشكل أساسي داخل البلاد.

ويوهم اردوغان نفسه وجمهوره بأنه قاد حزب العدالة والتنمية من خلال قصة نجاح ثورية في السياسة الداخلية.

لم تكن مواقف تركيا على الساحة الدولية بأقل من هذه الفوضى.

كانت السياسة الخارجية لتركيا أكثر وضوحًا عندما أظهر أردوغان تضارب المصالح مع الدول الغربية. أدى كل صراع مضاد إلى تورط تركيا بشكل تدريجي في الخلافات. اثبتت حكومة حزب العدالة والتنمية فشل خطتها بتصفير عدد الأعداء الى زيادتهم بينما يتشدق الحزب الحاكم ان ذلك هو من إنجازات السياسة الخارجية في العقد الثاني من حكمها مثل الواقع المزري الذي تم القيام به في السياسة الداخلية في العقد الأول.

> **هذه الوصاية جددت نفسها من خلال انقلابات جديدة في كل فترة ضعفت فيها**

من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣.

كما كان الحال على مدى السنوات العشرين الماضية، سوف تتحد أحزاب المعارضة من لمواجهة التحدي الكبير ضد الحزب الحاكم.

المعارضة لديها رؤية للمستقبل. وهكذا، مع الانتخابات، فإن حزب العدالة والتنمية لديه استحقاقات خطيرة ليحدد موقعه في مستقبل تركيا.

تظهر مشكلتان أمام الحكومة: الأولى، المعارضة التي جمعت قوتها ضد تحالف الحزب الحاكم من خلال التحالفات في الطريق إلى الانتخابات.

الثاني، المعضلة الاقتصادية وتكلفة المعيشة.

لم يكن لأزمة في العشرين عامًا الماضية مثل هذا التأثير على حكومة حزب العدالة والتنمية.

لم يأخذ حزب العدالة والتنمية أبدًا الانتقادات الثقافية والفكرية للمعارضة على محمل الجد.

كما عزز غلاء المعيشة من فاعلية الانتقادات غير الاقتصادية للمعارضة.

حتى وقت قريب، كان حزب العدالة والتنمية قادرًا على الحفاظ على الدعم الشعبي وراءه دون أن يصاب بأذى.

لم يكن حزب العدالة والتنمية عقلانيًا في رسم سياسات رصينة للخروج من هذه الازمات. لن يكون من الخطأ القول إن الحزب هو الذي جانب العقلانية في السياسة التركية.

تواصل حكومات حزب العدالة والتنمية استثماراتها المفيدة كما فعلت دائمًا ولا تتباطأ حتى لو كان العائد السياسي لمثل هذه الاستثمارات في الانتخابات ضئيلاً.

على مدى عامين ، تسبب الوباء في حدوث اختلالات اقتصادية في جميع أنحاء العالم. بمجرد أن أعلنا أن الوباء قد انتهى، بدأت الحرب الروسية الأوكرانية في منطقتنا. في غضون ذلك، تحاول جميع دول العالم التعامل مع هذا الوضع بطريقتها الخاصة.

لم تكن هناك أزمة طاقة أو انقطاع في سلسلة التوريد في المواد الغذائية والسلع الأخرى في تركيا.

ومع ذلك، فإن الزيادة غير الطبيعية في الأسعار لا مثيل لها في تاريخ تركيا القريب. التضخم مرتفع للغاية وأسعار الصرف ترتفع بشكل لا يمكن السيطرة عليه. هذا الوضع عصيب جدا وحتى الساعة عجزت حكومة اردوغان ووعوده عن إيجاد حل.

* بالإشارة الى مقال ديلي صباح/ترجمة:احوال تركية.

«نص اوروبي نهائي» يضع الكرة في ملعب العواصم المعنية

*فريق الرصد والمتابعة

أعلن الاتحاد الأوروبي الإثنين، أنه طرح «نصا نهائيا» يهدف الى إحياء الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني بينما أكدت طهران أنها لا تزال في طور دراسته، بعد أيام من استئناف مباحثات مع القوى الكبرى في فيينا.

وقال مصدر أوروبي للصحافيين شرط عدم الكشف عن هويته «عملنا على مدى أربعة أيام وبات النص اليوم مطروحا أمام كبار المندوبين.. انتهت المفاوضات وهذا هو النص النهائي.. ولن يعاد التفاوض عليه».

وأعرب المصدر عن أمله في انجاز تفاهم بشأن إحياء اتفاق العام ٢٠١٥ في غضون «أسابيع»، بعد مسار شاق من التفاوض منذ أوائل العام الماضي.

وبعد جمود استمر شهورا، استؤنفت الخميس في العاصمة النمسوية، المباحثات بين إيران والأطراف المنضوية

في الاتفاق (روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا). وتجري المباحثات بتنسيق من الاتحاد الأوروبي، وتشارك فيها الولايات المتحدة بشكل غير مباشر.

وقال المسؤول الأوروبي الإثنين إن «الكرة الآن في ملعب العواصم (المعنية) وسنرى ماذا سيحدث». وأكد أن كل المفاوضين المعنيين سيغادرون فيينا، وتاليا لن تحصل أي مفاوضات إضافية في العاصمة.

وشدد الدبلوماسي على «نوعية» النص المؤلف من ٢٥ صفحة، معربا عن أمله «بشدة بأن تتم الموافقة عليه».

يذكر أنه وصل وفد خبراء الاتحاد الأوروبي عصر الاحد، إلى فندق كوبورغ للقاء مع المنسق الأوروبي.

والتقى المفاوضون في فيينا، الخميس الماضي، في محاولة لإحياء الاتفاق النووي بعد توقف استمر ٥ أشهر. وللمرة الأولى منذ آذار/مارس الماضي، تلتقي جميع الأطراف المشاركة في الاتفاق، وهي: إيران وروسيا والصين وفرنسا بريطانيا وألمانيا، إلى جانب مشاركة غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، بهدف إحياء اتفاق عام ٢٠١٥.

وكانت الوكالة الدولية قالت في تقرير أواخر أيار/مايو إن إيران لم تقدّم توضيحات وافية بشأن العثور على آثار لمواد في ثلاثة مواقع لم تصرّح بأنها شهدت أنشطة نووية.

وفي تعليق على هذه المسألة، قال المسؤول الأوروبي الإثنين، إن القضية «لا علاقة لها بخطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي). وفي الوقت نفسه، تصر إيران على أنها أساسية. آمل في أن تتوصل إيران إلى اتفاق (بهذا الشأن) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذ إن ذلك سيسهل العديد من الأمور».

ضمانات أو تعويضات لإيران

وبشأن ما يحتويه النص المقترح من ضمانات أو تعويضات لإيران في حال انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق مجدداً، قال مسؤول أوروبي كبير لـفضائية»الشرق»: «هناك نوع من الضمانات المقدمة في حال انسحبت الولايات المتحدة، وهي اقتصاديه تتعلق بالشركات، وأخرى سياسية من الرئيس الامريكي، ولكن لن تضمن انسحاب الولايات المتحدة مجدداً».

المسؤول الأوروبي قال عن اتفاقية الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران وقضاياها العالقة، «لن نقوم بالنقاش مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في القضايا التي تخص إيران، وعلى إيران مناقشتها مع الوكالة. وهي خارجة عن محادثات فيينا».

وفي إشارة لأحد الأسباب وراء رفض تعاون إيران في تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قال دبلوماسي أوروبي بارز طلب عدم الكشف عن هويته لمناقشة المسألة الحساسة، لمجلة «بوليتيكو» الامريكية: «يبدو أن النظام الإيراني يفضل حماية بعض الأفراد المتورطين في أنشطة سرية قبل ٢٠ عاماً، بدلاً من تحرير اقتصاده وفتح آفاق المستقبل لشعبه».

خلف كل مسألة تقنية قرار سياسي

من جانبه، قال ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الاثنين، إن هناك الآن «نصاً نهائياً» بشأن استعادة الاتفاق النووي.

وأوضح عبر حسابه على «تويتر» أن المفاوضين في فيينا استغلوا أيام المباحثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران «لمعالجة بعض القضايا المتبقية» في النص الذي قدمه في يوليو الماضي، لكنه قال في الوقت ذاته إن خلف كل مسألة تقنية «قرار سياسي يجب اتخاذه في عواصم الدول».

وأكد أنه «إذا كانت الردود إيجابية، فيمكننا حينها توقيع هذا الاتفاق»، في إشارة إلى النص النهائي.

طهران: قدمنا ردا اوليا على مقترحات مورا حول المسائل العالقة

من جهتها، قال مسؤول رفيع بالخارجية الإيرانية، إن المنسق الأوروبي في مفاوضات فيينا إنريكي مورا عرض مقترحات حول المسائل العالقة بمفاوضات فيينا على الأطراف الأخرى ونحن قدمنا ردا أوليا عليها.

وأضاف مسؤول رفيع بالخارجية إن المقترحات التي عرضها مورا بحاجة لدراسة شاملة وسنقدم ملاحظاتنا للمنسق الأوروبي وباقي الأطراف فور استكمالها. وأوضح أنه خلال جولة المفاوضات الأخيرة تبادلنا مواقفنا مع الأطراف الأخرى وبحثنا عددا من مقترحاتنا وتم إحراز تقدم نسبي في بعض القضايا، مضيفا أن المبدأ الأساسي لنا في المفاوضات هو ضمان حقوق ومصالح إيران.

وقال أن مخاوف فريقنا المفاوض كانت تتمثل في كيفية تنفيذ الاتفاق وتأمين المصالح الاقتصادية لإيران وتقديم الضمانات لها بشأن تنفيذ المستدام للالتزامات من قبل الجانب الآخر ومنع تكرار السلوك غير القانوني للولايات المتحدة. وتابع أن المنسق الأوروبي للمفاوضات إنريكي مورا عرض مقترحات حول المسائل العالقة بالمفاوضات على الأطراف الأخرى ونحن قدمنا ردا أوليا عليها مضيفا أن المقترحات التي عرضها مورا بحاجة لدراسة شاملة وسنقدم ملاحظاتنا للمنسق الأوروبي وباقي الأطراف فور استكمالها.

واشنطن: النص الأوروبي أساس إحياء الاتفاق النووي..

الى ذلك قالت وزارة الخارجية الامريكية، الاثنين، إن النص الذي طرحه الاتحاد الأوروبي هو «الأساس الوحيد الممكن» لإحياء الاتفاق النووي، فيما أفادت إيران بأنها قدمت رداً أولياً، وبأن «الكرة في ملعب امريكا».

وأضاف متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية نيد برايس في تصريح لـتلفزيون»الشرق» أن بلاده مستعدة للتوصل إلى «اتفاق سريع» على أساس مقترحات الاتحاد الأوروبي، لافتاً في الوقت ذاته، إلى أنها تنتظر رؤية ما إذا كانت أفعال طهران «تتسق مع أقوالهم»، في إشارة إلى التصريحات الإيرانية التي تفيد بأنها مستعدة لإحياء الاتفاق.

وتابع: «كما قال الاتحاد الأوروبي قبل أسبوعين، فإن النص الذي طرحوه في ذلك الوقت، هو الأساس الأفضل والوحيد للتوصل إلى اتفاق. وعلى مدار الأيام القليلة الماضية، شارك منسق الاتحاد الأوروبي (لمفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي الإيراني إنريكي مورا) في مزيد من المشاورات، للمساعدة في توضيح وتنقيح أي مسائل عالقة بخصوص هذا النص. هذه المشاورات انتهت اليوم، وسننتظر الآن الخطوات التالية للاتحاد الأوروبي».

الى ذلك، أكد متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية الإثنين، إن الولايات المتحدة مستعدة «لإبرام اتفاق على وجه السرعة» لإحياء الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام ٢٠١٥ على أساس المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي. ونقلت وكالة «رويترز» عن المتحدث، الذي طلب عدم نشر اسمه، إن «طهران قالت مرارا إنها مستعدة للعودة إلى التنفيذ المتبادل لبنود الاتفاق». واضاف: «دعونا نرى ما إذا كانت أفعالهم تتطابق مع أقوالهم».

طهران: لدينا إرادة جادة وحقيقية للتوصل إلى اتفاق قوي ومستديم

هذا وكان وزير الخارجية الايرانية حسين امير عبداللهيان، قد قال الأحد، أنه لا مكان للأسلحة النووية في عقيدة الجمهورية الإسلامية الايرانية كونها تتعارض مع سياساتنا ومعتقداتنا.

وقال امير عبداللهيان في اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ان تأكيد سماحة قائد الثورة الإسلامية على حرمة انتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل واضح للجميع.

وناقش الجانبان خلال الاتصال، بعض التطورات الإقليمية والدولية، ومنها آخر المستجدات بقطاع غزة والمفاوضات الرامية لإلغاءالحظر عن ايران.

وقال امير عبداللهيان: يعيش العالم اليوم في ظروف حساسة من حيث الأمن والسلام مضيفا إن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية هي نتيجة توازن، وقد تم التأكيد دائما على جوانب مختلفة من هذا التوازن، لكن بعض الدول تتعامل معها بشكل انتقائي. وأضاف: نعتقد أن الجوانب التي لم تنفذ من هذه المعاهدة، كضرورة نزع السلاح النووي وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يجب أن تحظى باهتمام جاد وأكد أن ايران بصفتها الدولة التي قدمت مبادرات لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تعلن استعدادها لمواصلة التعاون البناء في هذا المسار.

وتطرق الى المفاوضات في فيينا وقال: لدينا إرادة جادة وحقيقية للتوصل إلى اتفاق قوي ومستديم وقد أثبتنا ذلك وتجري اليوم متابعة المفاوضات بجدية في فيينا. وأضاف أن نتيجة المفاوضات تتوقف على رغبة أمريكا أو عدم رغبتها في التوصل إلى اتفاق ومستوى المرونة والواقعية التي تظهرها في المفاوضات. وصرح: أن ايران تتواصل تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكننا نعتقد أنه ينبغي للوكالة أن تحل بشكل كامل قضايا الضمانات المتبقية من خلال تجنبها عن القضايا المنحرفة سياسياً وغير البناءة.

من جانبه أكد الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا الاتصال على ضرورة إزالة الأسلحة النووية في العالم وضرورة إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وقال إن المفاوضات النووية مهمة للغاية بالنسبة لنا وطلبنا من أطراف المشاركة بالمفاوضات إبداء مزيد من المرونة في هذه المرحلة.

أبرز القضايا العالقة

عن أبرز تلك القضايا العالقة، أكد مصدر رسمي إيراني لوكالة «فرانس برس» أن «من بين النقاط التي يتم بحثها حالياً، القضية المرتبطة بتحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة» بشأن العثور سابقاً على آثار لمواد في مواقع لم تصرّح إيران بأنه سبق أن شهدت أنشطة نووية.

وقال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، في مكالمة هاتفية مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش،»نعتقد أن على الوكالة الدولية حل مسائل الضمانات (النووية) المتبقية بالكامل عبر اعتماد مسار تقني، والنأي بنفسها عن المسائل المنحرفة سياسياً وغير البناءة»، وفق بيان للخارجية.

وكرر الوزير أن بلاده «جدية بشأن التوصل إلى اتفاق قوي ومستدام»، معتبراً أن هذا الأمر «يعتمد على ما إذا كانت الولايات المتحدة تريد إنجاز اتفاق».

٣ مطالب إيرانية

وحول كواليس المفاوضات، قال المحلل الإيراني أميد شكري، لموقع «سكاي نيوز عربية»، إن «الأيام الثلاثة الماضية شهدت إصرار إيران على مواقفها السابقة لتجنب العقوبات، من بينها إغلاق التحقيق الذي تجريه وكالة الطاقة الذرية، وكذلك الضمانات الامريكية».

وأضاف كبير مستشاري السياسة الخارجية وأمن الطاقة في مركز «تحليلات دول الخليج» (مقره واشنطن)، أن «الضمانات المتأصلة هي إحدى القضايا المهمة التي لا تزال تُناقش بين إيران والولايات المتحدة».

وتابع: «منذ اليوم الأول للمفاوضات لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، شدد المسؤولون الإيرانيون على أن العودة إلى الخطة يجب أن تخضع لضمانات سياسية وقانونية وتجارية واقتصادية، تمنع أي عضو من الانسحاب منها بشكل أحادي وتؤدي إلى تكرار تجربة مايو ٢٠١٨».

واستطرد شكري: «المسؤولون الامريكيون رفضوا توفير ضمانات قانونية وسياسية بسبب القيود القانونية لقوانين هذا البلد، وزعموا أنه بالنظر إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست معاهدة، فلا يوجد أي ضمان على أن الرئيس الامريكي المقبل لن يرفض هذه الاتفاقية»، لافتا إلى مساع أوروبية للبحث عن «حلول وسط» لحل هذا القلق الإيراني.

وأوضح أن «الحلول الوسط تكمن في رفع العقوبات التي تفرضها خطة العمل الشاملة المشتركة والعقوبات غير الواردة في الخطة ضد إيران، حول الشركات والكيانات التابعة للحرس الثوري».

كما أشار إلى أنه «إذا لم تنجح المحادثات النووية، أمام إيران حتى منتصف سبتمبر والاجتماع المقبل للوكالة الدولية للطاقة الذرية للإجابة على أسئلة الوكالة حول اتهامات إسرائيلية بوجود معدات تستخدم لتصنيع الأسلحة النووية في موقع بطهران، وإلا فهناك احتمال أن تحال القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

موسكو: هناك تقدم في مفاوضات فيينا

الى ذلك أعرب كبير المفاوضين الروس في محادثات فيينا حول الملف النووي الإيراني، ميخائيل أوليانوف، عن تفاؤله بالوصول إلى حل من خلال المحادثات الجارية، وهي «رغبة جميع الأطراف».

ووفق ما أوردت وكالة «بلومبيرغ الشرق»، اليوم الاثنين، قال ميخائيل أوليانوف إنه يشاهد رغبة من جميع الأطراف للحصول على نتيجة إيجابية للمحادثات النووية الرامية لإحياء الاتفاق النووي مع إيران.

وأشار أوليانوف إلى أن المحادثات تسير نحو الوجهة الصحيحة، «لكن في الواقع هناك ٤ قضايا بحاجة للتسوية».

وعن قرب حدوث خرق في المحادثات قال أوليانوف: «لطالما أقول لزملائي الغربيين كونوا صبورين، وأعتقد أننا غداً سنحصل على فهم أفضل لما نحن فيه».

وعن مقارنة محادثات الدوحة غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران بما يحدث في محادثات فيينا قال أوليانوف: «لم أكن مشاركاً في محادثات الدوحة، ومن الصعب مقارنتها بما يحدث في فيينا».

ورفض كبير المفاوضين الروسي وصف المقترح الذي جلب الطرفين الإيراني والأمريكي بأنه «مقترح أوروبي»، واعتبر ذلك أمراً غير منصف، بداعي أنه جاء نتيجة جهود كل الأطراف المشاركة في المفاوضات.

وقال أوليانوف: إن «المقترح الأوروبي هو عبارة عن جهد تشارك فيه جميع الأطراف خلال سنة ونصف السنة، وهو يجمع عدداً من الأفكار التي تقودنا للقرار النهائي».

وتابع: «نحن ندعم الجهود الأوروبية، ولكن ليس من العدل أن نقول إن هذه خطة أوروبية لأنها جهود كافة الأطراف».

وحول النقاط التي تناقش في محادثات فيينا أضاف المبعوث الروسي: «لن أدخل في التفاصيل لحساسية هذه القضايا التي تتراوح بين ثلاث إلى أربع قضايا، بعضها نووية وأخرى متعلقة بالضمانات، وبعضها أيضاً يتعلق بالجانب الاقتصادي».

واعتبر المبعوث الروسي أن الجو العام للمحادثات «إيجابي»، وأكد أنه «متفائل»؛ لأن المحادثات تسير على «الطريق الصحيح».

«اتفاق منفصل»

وسعياً إلى ايجاد حل لهذه المشكلة، قال دبلوماسيون غربيون مشاركون في مفاوضات فيينا إنّه خلال الأيام الخمسة الماضية، تفاوضت أطراف المحادثات على اتفاق سياسي منفصل مع إيران يمكن أن يساعد في إغلاق التحقيق بشرط تعاون إيران، بحسب «بوليتيكو».

وأوضح مسؤول غربي رفيع، أن ذلك الاتفاق سيتضمن إصدار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يضم ٣٥ عضواً قراراً بإغلاق التحقيق في المواد النووية، إذا قدمت طهران إجابات «ذات مصداقية» بشأن منشأ آثار اليورانيوم.

ووفقاً للمجلة، سيكون هذا الاتفاق بشكل أساسي نسخة محدثة من اتفاق مماثل أُبرم مع إيران، وتفاوضت عليه بريطانيا وفرنسا وألمانيا في مارس.

وبحسب دبلوماسي كبير في الاتحاد الأوروبي، وافقت طهران على استبعاد الطلب، ومناقشة الأمر في المستقبل في محادثات مباشرة مع واشنطن.

وطالبت إيران أيضاً بضمانات قانونية من الولايات المتحدة بأنها لن تنسحب من اتفاق نووي مستقبلي. وكانت إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن أكدت مراراً على أنها ستفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق، لكنها لا تستطيع تقديم ضمان بسأن الإدارات المقبلة.

لذلك، توصل المفاوضون إلى ضمانات اقتصادية من شأنها أن توفر لإيران فرصة الاستفادة مالياً من الاتفاق، حتى لو انسحبت إدارة امريكية جديدة من الاتفاق مجدداً. وأحد هذه الضمانات التي يعمل عليها المفاوضون، هو استمرار مؤقت لعقود الشركات التي تمارس الأعمال التجارية في إيران.

والاتفاق المُجدد سيتيح لإيران بيع نفطها بحرية في الأسواق العالمية، واستعادة حق الوصول إلى أصولها المجمدة، التي تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليار دولار.

رئيس الوفد الروسي في المحادثات ميخائيل أوليانوف، قال في تغريدة على تويتر، إن المشاركين في محادثات فيينا عليهم الآن أن «يقرروا ما إذا كانت المسودة الأوروبية مقبولة بالنسبة لهم»، لافتاً إلى أنه «وفي حالة عدم وجود اعتراض سيتم استعادة الاتفاق النووي».

جون ب. ألترمان*

الانتقال الذي نحتاج التحدث عنه في الشرق الأوسط

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" CSIS

لطالما سمعنا عن تحولات وانتقالات تحدث في الشرق الأوسط منذ الكثير من السنوات الآن. كان هناك الانتقال المأمول إلى الديمقراطية، الذي انتهى إلى الإخفاق.

وهناك انتقال في مسألة الطاقة يلوح في الأفق. ويمكن قول إن هناك انتقالاً للمياه جارياً على قدم وساق مع نضوب الخزانات الجوفية، واستنفاد المياه السطحية وتغير المناخ، وكلها عوامل تجتمع معاً لتجعل من منطقة قاحلة في أغلبها أكثر جدباً وجفافاً.

ولكن، ربما يكون هناك انتقال عميق بالقدر نفسه والذي يتحدث القليلون عنه فحسب: انتقال عمالي قد يعيد ترتيب الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع في الشرق الأوسط بأكمله، من الدار البيضاء إلى طهران.

تسجل البطالة بين الشباب أرقاماً مرتفعة إلى حد

مذهل في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حيث ينتظر الكثيرون سنوات بين إنهاء تعليمهم وبدء عملهم الأول.

وحتى في دول الخليج الغنية، تقترب معدلات بطالة الشباب من ٣٠ في المائة.

وفي أماكن مثل الأردن، تقترب النسبة من ٤٠ بالمائة.

وعلى مدى العقود الثلاثة المقبلة، إذا كانت الدول تكافح في وقت واحد مع انخفاض إيـرادات الدولة، والنمو السكاني، وركود القطاع الخاص، وإذا ابتعدت أكثر عن استخدام التوظيف الحكومي لتخفيف الضغط على القطاع العام، سوف يخلق ذلك عاصفة كاملة.

بالنسبة للولايات المتحدة، يوفر هذا التحول في العمالة الذي يلوح في الأفق أكثر من مجرد فرصة تزيد بها صلتها وأهميتها في المنطقة.

كما أنه يشكل أيضًا عامل تمييز رئيسيا في عالم تتنافس فيه القوى العظمى. وعلى الرغم من أن البعض قد يجادل بأن التحول في الطاقة سيجعل الشرق الأوسط غير مهم ولا ذي صلة من الناحية الإستراتيجية خلال بضعة عقود، فإن منطقة متوترة تنطوي على غضب مقموع ستقوض الاقتصاد العالمي وتهدد الأمن على مستوى الكوكب.

ولدى الولايات المتحدة فرصة -ليس لتفادي أسوأ السيناريوهات في المنطقة فحسب، وإنما لتعزيز مصالحها في بيئة عالمية أكثر تنافسية أيضاً.

واقتصادات الشرق الأوسط متنوعة. ثمة دول غنية وأخرى فقيرة، واقتصادات كبيرة وأخرى صغيرة. وتلعب عائدات النفط والغاز دورًا في معظمها.

فهي تمول العديد من الحكومات بشكل مباشر؛ وتمول عائدات الهيدروكربونات لتلك الدول يذهب جزء منها إلى تحويلات المغتربين والجزء الآخر إلى منح "من حكومة إلى حكومة" العديد من الدول الأخرى.

ثمة وسط هذا التنوع أوجه تشابه أيضاً. فالقطاعات العامة في دول المنطقة كبيرة بشكل عام والقطاع الخاص ضعيف.

ويعمل الكثير من العمال في مجالات العمالة غير الرسمية فقط، ولا يتمتعون بأجور ثابتة ولا مزايا.

ولا تستخدم الحكومات التوظيف كشكل من أشكال الرعاية والمحسوبية فحسب، وإنما تستخدمه أيضًا كاستثمار في السلام الاجتماعي. وتميل الشركات والأعمال التجارية الكبيرة إلى أن تكون ناجحة ليس بسبب الطريقة التي تعمل بها، ولكن بسبب مَن يملكها -إما الدولة أو أشخاص مقربون من الدولة.

وقد تبين أن التوسع أمر صعب للغاية بالنسبة لمعظم الأعمال الخاصة الصغيرة، مما يحد من آثارها الإيجابية.

> **"القطاعات العامة في دول الشرق الأوسط كبيرة بشكل عام والقطاع الخاص ضعيف"**

تنمو قـوى العمل المحلية بسرعة مع تدفق الشباب الذين يُغرقون سـوق العمل. ويدخل الشرق الأوسـط بدرجة غير عادية فترة يشكل فيها الأشخاص في سن العمل جزءًا كبيرًا بشكل غير متناسب من السكان، مع وجود أعداد صغيرة نسبيًا من الصغار وكبار السن.

وفي عالم مثالي، تخلق هذه الحالة "عائدًا ديموغرافيًا"، حيث يفوق عدد أصحاب الأجور الذين يدفعون الضرائب بشكل حاد عدد المتقاعدين والذين هم في سن الدراسة والذين هم خارج سوق العمل.

لكن العائد الديموغرافي لا يفعل الكثير عندما يتم استبعاد النساء من سوق العمل، ولا يفعل الكثير عندما لا تستطيع المنظمات أن تكون منتجة اقتصاديًا.

وهذا هو المكان حيث يكون للولايات المتحدة دور فريد لتلعبه. في حين أن الأعمال التجارية في الولايات المتحدة لم تنشئ المؤسسة الحديثة، إلا أن نطاقها من المواهب الإدارية وعمقها يظل من بين الأفضل في العالم. تمتلك الأعمال التجارية والمؤسسات أنظمة لتوظيف

المواهب وتشخيصها، وتعزيزها، ويتم استخدامها لتحفيز العمال. وتقوم حكومة الولايات المتحدة، على الرغم من كل إخفاقاتها، بإدارة أمور معقدة إلى حد مذهل بطريقة جيدة.

ومن بين أعظم مهاراتها المواءمة بين الوكالات والإدارات المتعددة لخدمة الأغـراض الاستراتيجية، والتفكير في الخيارات بشكل منهجي، وإجراء المفاضلات بشفافية ومساءلة.

على الرغم من أن القليلين يتحدثون عن ذلك، إلا أن معظم المؤسسات في الشرق الأوسط مشخصنة للغاية، والموهبة الإدارية فيها نادرة إلى حد كبير.

وقد يجادل المرء بأن هذا يجيء نتاجاً للوظائف التي تقوم بتوزيعها العائلة والقبيلة، لكن الجذور أعمق بكثير.

إن تقييمات الأداء الحقيقية غير شائعة، وفي كثير من الأحيان، يشعر الـعـمـال بأنهم سيتحملون تكاليف الأخطاء بينما سيُحال إلى رؤساء العمل الفضل فـي أي نجاحات يتم تحقيقها. والنفور من المخاطرة أكثر من منتشر -وهو يؤدي غالباً إلى شل الحركة.

ثمة من يجادل بـأن القضية ميؤوس منها لأن الإخفاقات في إدارة الشرق الأوسط ثقافية أكثر من كونها تعليمية.

وتشير الدراسات، مثل "مسح القيم العالمية" إلى أن مجتمعات الشرق الأوسط تميل بشدة نحو التقاليد واحترام السلطة، والابتعاد عن التعبير عن الذات.

ومع ذلك، فإن هذه الخصائص دينامية وقابلة للتأثير فيها وتغييرها.

فلنأخذ شركة النفط الوطنية السعودية، (أرامكو)، على سبيل المثال. لطالما كانت أرامكو مصدرًا دائمًا للمواهب الإدارية في المملكة العربية السعودية على مدى عقود، وقد تم نشر مديري أرامكو في مشاريع وطنية معقدة للقيام بكل شيء، بدءًا من بناء جامعة جديدة للعلوم والتكنولوجيا إلى إنشاء نظام مترو الرياض.

وينبع تركيز أرامكو على تنمية المواهب من تاريخها كمشروع مشترك بين أربع شركات نفط امريكية (التي اندمجت لتصبح في العصر الحديث "شيفرون" و"إكسون موبيل").

وعندما أصبحت شركة سعودية في العام ١٩٨٠، استمر نهج أرامكو في تنمية الخبرة الإدارية.

في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، كشفت التكنولوجيا عن وجود مجتمع شاب مبدع وريادي.

وأشـارت بعض الأعمال الأخيرة لبرنامج الشرق الأوسط في "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" إلى أن الفردانية آخـذة في الارتـفـاع في المنطقة بشكل حاد.

> **تمنح الأزمة المقبلة الحكومات الإقليمية مزيدا من الأسباب للشراكة**

سـوف تـحـتـاج حكومات الشرق الأوسط الـتـي تـؤوي أي أمل في اجتياز الاضطرابات الاقتصادية في العقود الثلاثة المقبلة بنجاح إلى التركيز بشدة على تطوير الخبرة الإدارية.

سوف تحتاج هذه الدول إلى مواصلة انتقالها من صاحب العمل كملاذ أول إلى مزود الخدمات المعقدة.

وسوف تحتاج إلى رعاية المؤسسات التي يمكنها توظيف ملايين الشباب بشكل منتج وتوليد الثروة التي تدعم الدولة بدلاً من الاعتماد على سخاء الدولة.

إن القضية هي أكثر من مجرد التنويع الاقتصادي. وسوف يتطلب الأمر نهجًا جديدًا تمامًا لرعاية رأس المال البشري، وسيكون تطوير المواهب الإدارية المحلية أمرًا أساسيًا.

تمنح الأزمـة المقبلة الحكومات الإقليمية مزيدًا من الأسباب للشراكة على نطاق واسع مع المؤسسات والشركات الامريكية والحكومة الامريكية.

في الحقيقة، ليس لدى روسيا ولا الصين الكثير لتقدماه للشرق الأوسط في هذا الصدد، وليس لديهما اهتمام كبير بالسير في هذا الطريق على الإطلاق.

إنهما مصممتان بدلاً من ذلك على استخراج أكبر قدر ممكن من المنطقة مقابل بذل أقل قدر ممكن.

بالنسبة للولايات المتحدة، تبدو هذه المهمة الآن في مكانها الجميل والمثالي.

فالكليات والجامعات الامريكية تظل نقطة جذب للناس في جميع أنحاء العالم من الذين يسعون إلى الحصول على تعليم عالي الجودة، وقد نشرت الجامعات الامريكية في الشرق الأوسط تعليماً من النوع الذي يجري تقديمه في الولايات المتحدة إلى عشرات الآلاف.

وينبغي تشجيع هذا الاتجاه أكثر. وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دورًا مهمًا في تحديد المواهب الإدارية المحلية ورعايتها.

وسوف يسهم إيجاد طرق لتشجيع هذا النشاط بشكل أكبر وتسهيل التعيينات المؤقتة في الولايات المتحدة في تحقيق هذا الهدف.

وتوفر المنظمات غير الحكومية أيضًا المهارات والصقل للخريجين الموهوبين في الشرق الأوسط، وقد صنع أكثر من عقد من عمليات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة مجموعة من المديرين المتوسطين المتصلين بالشبكة والمدربين، والذين هم على استعداد لتقديم مساهمات أكبر لمجتمعاتهم.

وسيكون انخراط الولايات المتحدة مع هذا الكادر من عمال الإغاثة، والمساعدة على نقل هؤلاء المديرين إلى مجالات عمل أخرى، جهداً يستحق بذله العناء.

بطبيعة الحال، يبقى صنع مديرين ماهرين مختلفاً عن الاحتفاظ بهم. يجب أن يرغب الأشخاص الأكثر موهبة في البقاء حيث هم بدلاً من الهجرة بحثاً عن المزيد من الحريات أو الفرص الاقتصادية.

ويخلق هذا الواقع الحوافز للحكومات الإقليمية لتطوير أجندات إصلاح فعالة لا تصنع المواهب فحسب، وإنما تحافظ عليها أيضاً.

لا يوجد حل امريكي لعملية انتقال العمالة القادمة في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، فإن قدرة الولايات المتحدة على إحداث فرق حقيقي في تنمية رأس المال البشري في المنطقة تجعلها ذات صلة وتمنحها أهمية كبيرة لتلبية احتياجات الحكام الأكثر إلحاحًا، كما أنها تميز الولايات المتحدة عن منافساتها من القوى العظمى.

ولن يحل التعاون في مجال تطوير العمالة محل أنواع التعاون الأمني التي كانت دائماً في صميم علاقات الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط، لكنه يجب أن يقف إلجانب تلك الأنواع باطراد.

> **يعمل الكثير من العمال في مجالات العمالة غير الرسمية ولا يتمتعون بأجور ثابتة**

وقد بذلت إدارة جورج دبليو بوش جهودًا جبارة لمحاولة إلهام الشباب العرب، لتجد أن لدى هؤلاء الشباب تطلعاتهم الخاصة مسبقاً، وأن الولايات المتحدة لم تكن ذات صلة بالنسبة لهم إلى حد كبير.

إننا نقترب من لحظة مختلفة، ويمكن القول إنها لحظة ينبغي أن تستعد الولايات المتحدة بشكل فريد لاغتنامها. وسيكون من الخطأ إضاعة الفرصة.

*جون بي ألترمان Jon B. Alterman: هو نائب أول لرئيس المركز، ويشغل كرسي زبيغنيو بريجنسكي في الأمن العالمي والاستراتيجية الجيولوجية، ومدير برنامج الشرق الأوسط في "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" CSIS في واشنطن العاصمة. والمركز مؤسسة خاصة معفاة من الضرائب تركز على قضايا السياسة العامة الدولية، أبحاثه غير حزبية ولا حكومية. وهو لا يتخذ مواقف سياسية محددة مسبقاً.الترجمة:»الغد» الاردنية

فولفغانغ فروويند :

المستبدون يدمرون دولهم

الكتاب الألماني: «محور الفشل» العربي

كتاب «محور الفشل» هو مسح شامل يظهر منطقاً داخلياً رائعاً. إذ يحاسبُ الكتابُ، من دون قيد، الحكامَ غير الكفوئين من المغرب وإلى العراق، وبعضهم في السلطة منذ عقود طويلة، بفسادهم والمحسوبية والجوع غير المحدود للسلطة والمعاملة الاستغلالية واللاإنسانية لشعوبهم.

والنتيجة مذهلة للغاية، لا سيما عند الأخذ بعين الاعتبار الخلفية المهنية للمؤلّف، راينر هيرمان. فقد وُلِد هيرمان في عام ١٩٥٦، وهو اقتصادي وعالم إسلاميات متعدّد اللغات (ومن ضمنها اللغة العربية)، ويعمل كمحرّر سياسي في صحيفة فرانكفورتر ألغيمانيه تسايتونغ FAZ، في قسم: تركيا والشرق الأوسط. وقرّاء هذه الجريدة الألمانية اليومية معتادون على نغمة مختلفة: أسلوب برجوازي متوازن، صائب سياسياً حيثما أمكن ذلك، بينما كتاب «محور الفشل» على النقيض من ذلك، فهو ليس مجرد كلام فارغ.

«جنرالات فراعنة» على النيل

على سبيل المثال، مصر، التي تحظى بالاهتمام الكامل للمؤلف: رؤساء الدول ما بعد الملكية منذ عام ١٩٥٢ فصاعداً، جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك ولا سيما الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، يُشار إليهم من قبل المؤلف هيرمان على أنهم «جنرالات فراعنة». وهنا اقتباس: «في ظل حكم السيسي، تحوّلت مصر إلى دولة بوليسية؛ إذ بفضل تعديل دستوري، يمكنه الآن البقاء في المنصب حتى عام ٢٠٣٠ على أقل تقدير».

يصف المؤلّف الشبابَ في مصر، الذين يشكّلون غالبية السكان البالغ عددهم ١٠٢-١٠٣ مليون نسمة، بـ «جيل السجون». يتّهم راينر هيرمان الرئيسَ الفرنسي إيمانويل ماكرون بمنح السيسي أرفع وسام بالبلاد وهو وسام جوقة الشرف (La Medaille de Grand-Croix de la Légion d›honneur) خلال زيارته الرسمية لباريس. قد نتساءل: مقابل أي خدمات؟

ثورات الربيع العربي إلى طريق مسدود

ينطبق الأمر ذاته على الجزائر وليبيا والسودان وسوريا واليمن والمملكة العربية السعودية.

انتهت ثورات الشتاء والربيع العربي لعامي ٢٠١٠/ ٢٠١١، سواء أكانت علنية أو خفية، إلى طريق مسدود، باستثناء تونس التي تمكّنت، إلى حين، من الحفاظ على هياكلها الديمقراطية التي اكتسبتها بشق الأنفس.

ربما المغرب أيضاً، قد يتمكن في نهاية المطاف من التخلّص من الحكم المطلق الملكي وما بعد الاستعماري. ومن الممكن أن الملك محمد السادس «ديمقراطي» أفضل مما أوحت به السمعة التي سبقته. من المحتمل أن نعرف المزيد عن ذلك في المستقبل القريب.

أما الجزائر، أكبر بلاد «شمال إفريقيا الفرنسية» سابقا (الدول المغاربية التي احتلتها فرنسا سابقاً) (سواء جغرافياً بمساحتها التي تبلغ ٢/٣٨ مليون كيلومتر مربع، أو ديمغرافياً بسكانها الـ ٤٣/٨ مليون)، والتي تمتلك أيضاً أكبر قدر من الإمكانيات الاقتصادية (من نفط وغاز طبيعي، للأسف في الأيدي الخطأ!)، فتحتاج إلى تبديل كامل لمسارها إذا أراد الناس التمتّع بمستقبل أفضل.

بيد أنّ الوضع أصعب في ليبيا واليمن و«الهلال الخصيب» (سوريا ولبنان والعراق). في الواقع، هذه الدول لم تعد موجودة بالشكل الذي كانت عليه قبل عدة سنوات.

فهذه الدول تتفكّك بشكل متزايد إلى «مقاطعات» ذات صبغة دينية أو إثنية، حيث يتولّى زمام الأمور أمراء حرب مجرمون للغاية والقوى الأجنبية (تركيا، روسيا، إيران والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً) تشنُّ (أو كانت تشنُّ) حروباً صغيرة قاتلة بالوكالة وتقودُ ملايين الناس للفرار في اتجاه أوروبا.

كتاب «محور الفشل» هو مسح شامل يعرض منطقاً داخلياً رائعاً. إذ يحاسبُ الكتاب الحكام غير الكفوئين من المغرب وإلى العراق، وبعضهم في السلطة منذ عقود طويلة، بفسادهم والمحسوبية والجوع غير المحدود للسلطة والمعاملة الاستغلالية واللاإنسانية لشعوبهم.

لا ينبغي لأحد في أوروبا أن يعتقد أنّ هذا الأمر ليس من شأنه:

وهذا يعني فوضى تامة للجميع، بمن فيهم «نحن»، حتى إن كنا نعتقد أنّ أوروبا لا تتأثر إلا هامشياً بهذه الأحداث. في الحقيقة، نجلس جميعاً على فوهة بركان ضخم من الممكن أن ينفجر، أو ينهار، في أي لحظة.

> **لا ينبغي لأحد في أوروبا أن يعتقد أنّ هذا الأمر ليس من شأنه**

بهدوء وموضوعية، يحلّل هيرمان الخلافات التي اندلعت بين شمال أفريقيا والشرق الأوسط وبيننا «نحن» [أوروبا والغرب إجمالا]. ومن المفارقات، أنّ كل هذا ليس له علاقة بالنزاع «التاريخي» في الشرق الأوسط بين العالم العربي وإسرائيل. وأي شخص أكثر اطلاعاً على بلاد المغرب العربي والشرق الأوسط سيعترف بـ «الفشل العربي» كما قدّمه راينر هيرمان. وهل هناك أي بريق أمل في الأفق؟ قليل، إن وجد.

ومع ذلك، لن تجد كتاب «محور الفشل» في مكتبة لينيرت وَ لاندروك Lehnert & Landrock، المكتبة الألمانية العريقة في القاهرة والتي يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر. ما ستجده هو كتاب هتلر «كفاحي»، بترجمات عربية مختلفة، بعضها سيء وبعضها جيد، يباع من قبل الباعة المتجولين في وسط القاهرة.

*المصدر:موقع قنطرة الالماني ar.Qantara.de

جبريل العبيدي:

برلمانات بين الحرق والحل والاحتلال

في بلاد العرب برلمانات بين الحرق والحل والاحتلال، والسبب الرئيسي غضب شعبي على سياسة تلك البرلمانات، ففي درجة حرارة تجاوزت نصف درجة غليان الماء، وقف آلاف العراقيين لصلاة الجمعة من أجل العراق وطلبا لإسقاط البرلمان، بعد أن قام الكثير من العراقيين باقتحام مقر البرلمان واحتلال المبنى، وإقامة خيام الاعتصام داخل باحة البرلمان العراقي، حيث شاركت أطراف متعددة منها الشيعية والسنية، مما يعكس حالة شعبية عامة لا يمكن اختزالها في تيار واحد، وإن كان التيار الصدري أول من دعا أنصاره إلى إسقاط البرلمان، بعد أن كان قد طلب من النواب التابعين للتيار الصدري الاستقالة، قبل أن تطفو حالة الخصام في البيت الشيعي، بعد تسريبات المالكي التي عُدّت فضيحة سياسية من العيار الثقيل، تسببت في شقاق كبير وصدع يصعب ردمه، حيث أظهرت التسريبات ما يفكر فيه المالكي ورؤيته لخصومه ومنافسيه، وعطائه السياسي قبل وبعد التسريبات، مما عقّد الأمر وكاد ينزلق إلى حالة من الصراع المسلح، قد تنزلق البلاد بعده إلى حالة الفوضى.

سبقت عملية الاحتلال الشعبي للبرلمان في العراق، حالةُ إحراق البرلمان في ليبيا، حيث قام المتظاهرون باقتحام مبنى البرلمان الليبي وحرق المبنى وإتلاف محتوياته، ومنها مستندات ذات أهمية عالية بعد حالة من الغضب الشعبي في شتى بقاع ليبيا، مطالبين بإسقاط الحكومات المتنازعة ورحيل البرلمان ومجلس الدولة معا، والذهاب إلى انتخابات تنتهي بسلطة ليست انتقالية، بعد أن يئس الشارع الليبي من الأجسام السياسية الحالية، التي رفضت المغادرة بأي شكل من الأشكال، ومارست التسويف، حيث اتفق مجلسا النواب والدولة على عدم

> السبب الرئيسي غضب شعبي على سياسة تلك البرلمانات

الاتفاق على قاعدة دستورية تمهد لانتخابات تُنهي الجسمين؛ لأنهما ببساطة لا يريدان الخروج من المشهد السياسي بالطرق السلمية والديمقراطية، فلا يمكن رهن إرادة الليبيين لجسمين آخر همهما إنتاج حل ينهي المراحل الانتقالية، التي تجاوزت عشر سنوات عجاف أهلكت النسل والزرع والحرث في ليبيا، التي تنهشها الفوضى والمليشيات والهجرة غير الشرعية كبلد عبور، بل محاولات الأوروبيين جعلها بلدا لتوطين المهاجرين؛ لإضافة أزمة على أزمات ليبيا المنكوبة.

والمشهد البرلماني ليس أحسن حالا في تونس من ليبيا، فالبرلمان الذي أفشله راشد الغنوشي بسياسة التناطح مع رئاسة الجمهورية، وخلق سلطة موازية لرئاسة الجمهورية، في أكبر مخالفة للدستور التونسي، وأصبح يتصرف كـ«رئاسة» موازية لرئاسة الجمهورية، وتعاطى مع رئاسة البرلمان بسياسة فوقية مع النواب المعارضين لسياسة «النهضة» والغنوشي، لأنه حاول أن يكون فوق البرلمان التونسي، وطموحه جعله يتصور أن منصب رئيس مجلس النواب، أصغر مما يناله شخص مثله.

وفي تونس تم حل البرلمان، فأزمة البرلمان التونسي كان المتسبب الأول فيها، الغنوشي وسياسة التناطح ومحاولة عزل رئيس الجمهورية في قصر قرطاج، وجعل منصبه مجرد منصب شرفي لا يتجاوز استقبال وتوديع الرؤساء الضيوف من دون التشاور معهم في الشأن التونسي، الأمر الذي دفع الرئيس التونسي قيس سعيد للخروج عن صمته وهدوئه وممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية، وتفعيل مواد الدستور في حماية الجمهورية من أي خطر، فقام بتعليق البرلمان ثم حله.

ما قام به الرئيس التونسي، كان ضرورة مهمة لحماية البلاد من الانزلاق نحو العنف والانهيار كجارتها ليبيا التي لا تزال تعاني من حالة الفوضى والفشل السياسي.

العمل البرلماني في بلاد العرب لا يزال متعثرا، بسبب حداثة التجربة، فالكثير من البرلمانات لم يحتلها متظاهرون، ولا طالتها ألسنة اللهب من غاضبين ولا حتى قرارات رئاسية بالحل، ولكنّ هذا لا يجعلها أحسن حالا من البرلمان العراقي المحتل، ولا البرلمان الليبي المحترق، ولا البرلمان التونسي المنحل، فالعمل السياسي البرلماني العربي في أغلبه عاجز عن النهوض بالسياسة الوطنية، ولا حتى تحقيق أبسط طموحات ناخبيهم، فمن احتلّ أو أحرق، هم من الناخبين، وليسوا قوات غازية من خارج البلاد، فجميعهم من الناخبين الذين فقدوا الثقة بمرشحيهم، بعد أن خيّبوا آمالهم في تحقيق أدنى مطالبهم المعيشية وليست الترفيهية، التي تبدو كأنها من سابع المستحيلات تحت قبة البرلمانات العربية.

*صحيفة «الشرق الأوسط»

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk